

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
اللجنة الأولى

الجلسة ١٠

الخميس، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد لوفسانجين أردينشولون (منغوليا)

عن تفشي ظاهرة انعدام الأمن في كل أنحاء العالم،
حتى داخل المدن وفي الأرياف.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البنود ٥٧ - ٨١ من جدول الأعمال (تابع)

والواقع، إنه على الرغم من التقدم المحرز في
إبطاء سباق التسلح منذ انتهاء الحرب الباردة، فإنه
مازال لدى الانسانية كم هائل من الأسلحة النووية
والكيميائية والبكتريولوجية وغيرها، التي يكفي
استخدامها أو حتى استخدام جزء منها لتدمير كل
مظاهر الحياة على ظهر كوكبنا.مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة
بنزع السلاح والأمن الدوليالسيد دياوارا (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم، سيدي،
بخالص تهانئ وفد جمهورية مالي على انتخابكم
لرئاسة اللجنة الأولى، وأرجو أن تطمئنوا إلى تعاوننا
الكامل معكم في اضطلاعكم بولايتكم. كما نشجع
بحرارة أعضاء المكتب الآخرين والأمانة العامة فيما
يقومون به من عمل ممتاز. وأخيرا، أرجو أن تنقلوا
تهانينا لسلمكم الذي اضطلع بدوره بكفاءة
وتفان.ومع ذلك، ونظرا لاختفاء الكتلتين المتناوئتين،
سنحت للمجتمع الدولي الآن فرصة نادرة لصياغة اتفاق
عالمي لصالح نزع السلاح العام الكامل. وبالتالي، فقد
آن الأوان لأن تستعيد الأمم المتحدة سلطتها في أداء
مهامها في صون وحماية السلم والأمن الدوليين. وتؤيد
مالي بقوة جميع المبادرات والأنشطة الجارية بهدف
توفير الموارد البشرية والمادية الكافية لكي تقوم الأمم
المتحدة بعمليات تحقق أكثر فعالية تشمل إنتاج
وانتشار الأسلحة والاتجار غير المشروع بها على
الصعيد الدولي.أصبحت اللجنة الأولى بالتأكيد، من خلال قضايا
نزع السلاح والأمن الدولي التي تتناولها، الهيئة
المختصة في الجمعية العامة التي توجه إليها نداءات
الأطراف المكروبة من جراء مشاكل انتشار الأسلحة
المرعبة المكدسة والاتجار غير المشروع بها، فضلاوتشعر منطقة شمال غربي افريقيا التي تنتمي
إليها مالي بآثار الاتجار غير المشروع بالأسلحةيتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

القرار ٧٥/٤٩ زاي صالحا تماما من حيث التوقيت، وأن النظر فيه مجددا في هذه الدورة مناسب كلية. وسوف يسعى وفد بلدي إلى الحصول على تأييد جميع البلدان لهذا القرار.

يؤدي انتشار الصراعات التي نشهدنا منذ اختفاء الكتلتين الرئيسيتين إلى تعزيز عمليات تكديس وتدويل الأسلحة التقليدية والكيميائية والبكتريولوجية. ولهذا السبب، أصبحت مسألة إقامة نظم إنذار حقيقية من المسائل ذات الأهمية الحيوية التي تتطلب التأييد من جميع دولنا. ولهذا أيضا يلتزم بلدنا بإقامة جهاز مركزي تحت السلطة الأفريقية لآلية منع اندلاع الصراعات وإدارتها وتسويتها عند نشوبها. وندعو المجتمع الدولي إلى تأييد هذه المبادرة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم أيضا أفريقيا في صون وتعزيز المركز الاقليمي للسلام ونزع السلاح. ويعتبر هذا المركز، ومثيلاه في آسيا وأمريكا اللاتينية، من الأدوات القيّمة لتعزيز السلام في تلك المناطق من العالم التي نكبت بصراعات مسلحة. إن الصعوبات المالية التي تواجهها الأمم المتحدة صعوبات حقيقية، ولكن إحلال السلام لا يقدر بأي ثمن.

ولا تزال أفريقيا القارة الأكثر تضررا من الألغام البرية. ففيها نحو ٢٠ مليون لغم مدفونة في بلدان عديدة. وعلى ذلك، لا تزال مشكلة تطهير الألغام تمثل تحديا كبيرا، لا سيما عندما نرى أن إزالة اللغم الواحد تتكلف ما بين ٥٠ و ٣٠٠ دولار. وبالتالي، يصبح من الأمور الملحة وضع نهاية لإنتاج الألغام البرية وضمان المراقبة الدقيقة للمخزون منها، ومنع بيعها، والتخطيط لتدميرها بشكل تدريجي إذا أردنا أن نتفادى تفاقم حالة تسبب بالفعل قلقا بالغاً. ونود أن نشني على البلدان التي قررت وضع حد لإنتاج الألغام.

إن نزع السلاح العام الكامل يمكن تحقيقه الآن بعد أن زالت البواعث الأيديولوجية الكامنة وراء نظريات عسكرية معينة. ومن دواعي السرور أن هذا السياق الجديد جعل من الممكن أن يتحقق في أيار/مايو ١٩٩٥ تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وبهذا العمل التاريخي لا تكون الأغلبية العظمى من الدول قد التزمت بعدم امتلاك الأسلحة النووية فحسب، بل إنها أعربت أيضا عن ثقة غير عادية في قدرة الدول الحائزة للأسلحة النووية على إدارة تلك الأسلحة الضائكة. والأهم من ذلك أنها أعربت عن إيمانها بقدرة الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تتعهد في الوقت نفسه بحظر التجارب وتدمير ترساناتها النووية تدريجيا. ويتعين

الخفيفة على نحو مؤثر بشكل خاص. وتمثل عمليات النقل غير المشروع للأسلحة الخفيفة على الصعيد الدولي وتكديسها في بلدان كثيرة خطرا يهدد السكان والأمن الوطني والإقليمي، وتعتبر أحد عوامل زعزعة استقرار الدول. وكان هذا الشاغل القوي وراء الطلب الذي تقدم به رئيس دولة مالي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ إلى أمين عام الأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة في جمع الأسلحة الخفيفة غير المشروعة التي كانت منتشرة في ذلك البلد ومراقبتها. ونود هنا أن نوجه إلى الأمين العام ومبعوثيه الخاصين السيد مارك غولدنج والسيد وليام اتكي امبوموا خالص شكر حكومة مالي على العمل الذي قاموا به على الصعيد الميداني.

وتكشف مذكرة الأمين العام أن البعثة الاستشارية التي نظمت في منطقة الساحل في آب/أغسطس ١٩٩٤ وآذار/مارس ١٩٩٥ أوصت بضرورة وضع نهج دون اقليمي لحسم مشكلة الانتشار غير المشروع للأسلحة الخفيفة وما ينتج عنها من انعدام للأمن. وتؤكد توصيات البعثة الاستشارية آراء حكومة جمهورية مالي فيما يتعلق بالأمن دون الاقليمي والاقليمي. والواقع أن مالي استطاعت، بفضل الإرادة السياسية التي تتشاطر بها البلدان المجاورة، أن تعمل بطريقة متضافرة لحقق دينامية جديدة في آليات التعاون الثنائي من أجل كفالة أمن أفضل على طول حدودها.

وفي السياق دون الاقليمي والاقليمي، تعقد اجتماعات دورية على جميع المستويات داخل الكيانات التعاونية القائمة. وهي تساعد في تنسيق السياسات الأمنية التي تستهدف منع ظاهرة انتشار عمليات اللصوصية. وعلى الرغم من ذلك، فإن التنفيذ الكامل للقرار ٧٥/٤٩ زاي المتخذ خلال الدورة التاسعة والأربعين بمبادرة من مالي وبمساعدة البلدان المجاورة وبتأييد إجماعي من بقية الدول الأعضاء، يعتبر حتمية يومية جارية تستهدف صون وتعزيز سيادة دول المنطقة وسلامتها الاقليمية.

وفي القرار ٧٥/٤٩ زاي، تدعو الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير للمراقبة على الصعيد الوطني ترمي إلى وقف التداول غير المشروع للأسلحة الخفيفة، ولا سيما بتقييد التصدير غير المشروع لهذه الأسلحة. كما تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم مناسب للجهود التي تبذلها البلدان المعنية لوقف التداول غير المشروع للأسلحة الخفيفة الذي يرجح أن يعيق التنمية فيها. ولا بد من بذل جهود دؤوبة لوضع حد لهذه الآفة. وهذا هو السبب الذي من أجله لا يزال

المشعة تحت نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بصورة طوعية، أودعت رسميا صكوك انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ذلك، عملت بجهد من أجل التوصل إلى حلول توافقية في المفاوضات التي أفضت إلى تمديد المعاهدة. ومن الواضح في هذا الصدد، أن وفد بلدي يشاطر أعضاء بلدان حركة عدم الانحياز وبلدان أخرى شعورهم بالإحباط إزاء حقيقة أن التجارب النووية لا تزال جارية، مما يشهد على التشبث بالمذاهب والاستراتيجيات التي أوصلت العالم إلى حافة الانفجار خلال الحرب الباردة وأطلقت العنان لسباق التسلح.

إن قيام مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة مخصصة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية للأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي الأخرى خطوة إيجابية ينبغي أن تفضي إلى تحقيق نتائج ملموسة في عملية نزع السلاح. وأفريقيا اتخذت خطوة هامة في هذا الاتجاه، تعزز الجوائز بها أيما اعتزاز، تتمثل في إقدام اجتماع قمة منظمة الوحدة الإفريقية في حزيران/يونيه ١٩٩٥ باعتماد معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا. ونحن نهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم ما يحتاج إليه من مساعدة، وأن يدخل في الالتزامات الضرورية للإبقاء على زخم المعاهدة الكامل.

ولقد صاحب وضع الاتفاقية إحراز تقدم نحو دخول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة حيز النفاذ. وفي ١٤ آب/أغسطس من هذا العام، أصبحت الجزائر، التي عملت من أجل إبرام هذا الصك الحقيقي لنزع السلاح، الدولة الطرف الثالثة والثلاثين فيها.

وإلى جانب أسلحة الدمار الشامل التي يجب أن تبقى إزالتها هدفا ملحا، تسترعي الأسلحة التقليدية بحق اهتمام المجتمع الدولي.

لقد أفضت التغيرات في العلاقات الدولية إلى توفر كميات إضافية هائلة من المواد والأعتدة الحربية. والجزائر، وهي البلد الذي يخصص في منطقته الجغرافية أصغر جزء من ناتجه القومي الإجمالي للدفاع الوطني، تشعر بقلق عميق إزاء عمليات نقل الأسلحة التقليدية - ولا سيما عمليات النقل غير المشروعة التي توفر الأسلحة لشبكات الإرهاب عبر أراضي عدد من الدول في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الصحراء الساحلية. ومن

على هذه الدول الآن أن تضطلع بمسؤوليتها الأخلاقية كيما ترقى إلى توقعات الجنس البشري.

ونحن نؤكد من جديد أن نزع السلاح العام الكامل يمكن أن يساهم في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أمكن التدليل بسهولة على أن استعمال الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل له آثار جانبية ملازمة على البيئة، مما يؤدي إلى إفقار الإرث المشترك للإنسانية المتمثل في المياه والأرض والنباتات والحيوانات بشكل خطير.

لذلك يتعين تكريس الموارد الهائلة التي كان يبتلعها إنتاج الأسلحة وتكديسها للسباق الوحيد الذي يعيننا جميعا، ألا وهو التنمية والرفاه لجميع بني البشر. وبالتالي فإن الحاجة إلى نزع السلاح العام الكامل تصبح من الحتميات الأخلاقية والانسانية التي يتعين الاضطلاع بها بشكل كامل حتى يمكن أن تختفي الكروب والمخاوف من حياتنا في القرن المقبل.

السيد لعمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يرحب وفد بلدي بانتخابكم، سيدي، لرئاسة اللجنة الأولى. فخبراتكم الواسعة وخصالكم الانسانية المعروفة للجميع خير ضمان لنجاح عملنا. وإلى جانب تهاني المخلصة، أؤكد لكم دعم وفد بلدي لكم وتعاونهم معكم ومع سائر أعضاء مكتب اللجنة.

إن نزع السلاح يشكل أساس كل مسألة للسلم والأمن الدوليين. وفي سياق العلاقات الدولية القائمة اليوم، فإن الزخم الجديد الذي تولد قبل سنوات قليلة فسخ المجال أمام آمال كبار. ولقد تم التوصل إلى نتائج حاسمة، على الرغم من أنه لا يزال يتعين إنجاز الكثير.

إن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى مسمى حدث رئيسي حقا. والأهمية الكبرى المعطاة لذلك الصك هي انعكاس لمركزه باعتباره عنصرا أساسيا لنزع السلاح الشامل والعالمي الذي يصبو المجتمع الدولي إلى تحقيقه. وهكذا، فإن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى ينبغي أن يفضي إلى سلسلة من الأحداث التي تعزز اختتام المفاوضات بنجاح، وهي المفاوضات التي نأمل في أن تؤدي في عام ١٩٩٦ إلى التوقيع على اتفاق بالحظر الشامل للتجارب النووية.

والجزائر، التي وضعت مفاعلاتها النووية المخصصة للأبحاث والمفاعلات التي تنتج النظائر

السنوات الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ستحقق النجاح في اتخاذ قرارات هامة ترمي إلى المضي قدما في مجال نزع السلاح، وتعزيز السلم والأمن الدوليين. ويسرني بالغ السرور أيضا أن أهني أعضاء مكتب اللجنة الأولى الآخرين على انتخابهم، وأن أتمنى لهم النجاح.

وأود أيضا أن أقدم بتهانئي الخاصة إلى الدكتور جوزيف روتبلاط ومؤتمر بوغواش على نيلهما جائزة نوبل للسلم لهذا العام. ولا يزال بلدي يؤيد جهودهما الطويلة والنبيلة التي بذلها باسم نزع السلاح وإزالة التهديد بالحرب. وأود أنؤكد بصورة خاصة على الإسهام الملموس الذي قدمه الدكتور روتبلاط ومؤتمر بوغواش في حل مسألة وقف التجارب النووية.

إن هذا العام الاحتفالي اتصف بتطورات تاريخية، وأقول تطورات ذات قيمة أبدية في مجال خفض الأسلحة ونزع السلاح. وإنني أشير إلى تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى ودون شروط. والقرار الذي اتخذ بتوافق الآراء والقاضي بإعطاء المعاهدة طابعا دائما، وهو ما تؤيده روسيا باستمرار، عزز أسس الاستقرار والأمن الدوليين وأوجد احتمالات أفضل للتقدم في مجال نزع السلاح النووي وتحقيق الهدف النهائي، ألا وهو إزالة الأسلحة النووية.

ولا تزال معاهدة عدم الانتشار أهم الصكوك الأساسية لمنع انتشار الأسلحة النووية، وأقر بها إلى العالمية. فخلال عقد التسعينات زاد عدد الدول الأطراف في المعاهدة زيادة ملحوظة - من ١٣٠ دولة في نهاية عام ١٩٨٩ إلى ١٧٩ دولة في الوقت الحالي، وهي زيادة قياسية في اتفاقات نزع السلاح. وفي العقد الحالي، وبعد انضمام الصين وفرنسا، أصبحت جميع الدول النووية أطرافا في المعاهدة. كما قامت جنوب أفريقيا بتفكيك أسلحتها النووية طواعية وانضمت إلى المعاهدة. ووقعت الأرجنتين والبرازيل على اتفاقات الضمانات، وأصبحت الأرجنتين طرفا في معاهدة عدم الانتشار.

وبانضمام أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان إلى المعاهدة بوصفها دولا غير نووية، أضحي من الممكن تلافي زيادة عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية بعد تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وفي الوقت الراهن أصبح جميع شركائنا في رابطة الدول المستقلة أطرافا في المعاهدة. وهذه التطورات تحيي في نفوسنا الأمل في أن تتمكن البلدان القليلة التي لا تزال خارج نظام معاهدة عدم الانتشار من الانضمام

الأهمية بمكان أن تولى هذه المسألة الاهتمام المناسب من أجل المحافظة على أمن الجميع.

وتعلق الجزائر أهمية أولية على السلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد طورنا نهجا عالميا للأمن في تلك المنطقة يقوم على دمج متطلبات السلام والتنمية والتعاون بين الساحلين الشمالي والجنوبي بغية جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة تكاملية تتصف بالازدهار الجماعي، وتخلو من التوترات.

ونحن نطمح إلى تعزيز نظام متجدد في منطقة البحر الأبيض المتوسط من شأنه أن يعزز الاستقرار والازدهار عن طريق دعم العمليات الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية التي يشرع فيها عدد من البلدان في المنطقة، بما في ذلك بلدي، بغرض قيام تشارك واسع النطاق. وفي ذلك السياق، ترحب الجزائر بالمؤتمر الأوروبي الشرق أوسطي المتوقع عقده في الشهر المقبل في برشلونة، وهي تحضر له بهمة عن طريق التحضير لعقد مشاورات تمهيدية والالتزام بتعهدات مشتركة لتعزيز فرص نجاحه. ومشروع القرار بشأن منطقة البحر الأبيض المتوسط الذي سيقدم للجنة في هذا العام سيكون مرتكزا على هذا النهج، وسيسعى إلى تحقيق نفس الأهداف.

في عالم يتصف بعدم الاستقرار، ظهرت في مركز الصدارة على الساحة الدولية تحديات جديدة وعوامل جديدة لعدم الاستقرار، مرتبطة بالإرهاب والجرائم الرئيسية عبر الوطنية والاتجار بالأسلحة والمخدرات، بما يترتب عليها من مضاعفات عبر وطنية، وبما تلقاه من دعم مالي كبير، لتشكل تهديدات جديدة وخطيرة للحمة نسيج المجتمع وللحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، ولأمن الدول واستقرارها. وبات من المحتم على نحو قاطع اليوم وضع استراتيجية دولية لمكافحة تلك التهديدات تقوم على أوسع نطاق من التعاون، وتتضمن تجريم الدول المخططة لتلك الجرائم وشركائها فيها.

السيد بردنيكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أرجو أن تسمحوا لي بأن أرحب بكم، بصفتكم ممثل جارتنا الودودة منغوليا، في هذا المنصب الهام، منصب رئيس اللجنة الأولى، وبأن أؤكد لكم على الدعم والتعاون الكاملين من قبل الوفد الروسي. وإنني على ثقة بأن لجنتنا تحت قيادتكم في هذا العام، وفي الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى

بعد انتهاء الحرب الباردة ووقف سباق التسلح النووي، أخذ تخفيض هذا النوع من الأسلحة يتخذ أبعاداً كاملة النطاق. ونتيجة لتنفيذ معاهدة القوات النووية المتوسطة، في أواسط عام ١٩٩١، تم تدمير ما يقرب من ٥٠٠ ٢ قذيفة نووية متوسطة المدى وأقصر مدى. وهكذا أمكن تصفية فئة كاملة من الأسلحة النووية لكل من الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

أما معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت ٢) التي وقع عليها رئيسا روسيا والولايات المتحدة فهي تتوخى أن يكون الطرفان، بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، قد خفضا إجمالي عدد الرؤوس الحربية النووية إلى ثلثي المستوى الحالي، وهو تخفيض يمكن وصفه بأنه تخفيض غير مسبوق. وعلاوة على ذلك، علينا أن نضع في اعتبارنا أنه حتى في الوقت الحالي يقوم كل من الطرفين سنوياً بتفكيك ما لا يقل عن ٢٠٠٠ رأس حربي نووي.

وكما اتفق رئيسا روسيا والولايات المتحدة في واشنطن في ٢٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بعد التصديق على معاهدة "ستارت ٢"، سيعمد الطرفان إلى تعطيل إمكانية تشغيل جميع منظومات إطلاق الأسلحة الاستراتيجية الخاضعة للتخفيض وفقاً لأحكام معاهدي "ستارت ١" و "ستارت ٢". وفي نفس الاجتماع اتفق الرئيسان على دراسة إمكانية القيام، بعد التصديق على معاهدة "ستارت ٢" بإجراء تخفيضات أخرى فيما تبقى من القوات النووية، وزيادة الحد منها.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد بوجه خاص على أن المحافظة على معاهدة عام ١٩٧٢ المتعلقة بالحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لتلك المعاهدة يتسمان بأهمية أساسية لعملية نزع السلاح النووي، باعتبار ذلك عنصراً أساسياً في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي الذي يعد أهم شرط لإجراء تخفيضات جذرية في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية، حيث أن هناك علاقة موضوعية متبادلة لا يمكن إغفالها بين الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وإمكانية إجراء تخفيضات عميقة في الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر اللجنة بأن رئيسي روسيا والولايات المتحدة أكدا في إعلانهما الصادر في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٥ أن:

في المستقبل العاجل إلى الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي.

إن روسيا تقدر كل التقدير أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التحقق من اتفاقات الضمانات التي تبرمها مع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ونحن نؤيد القرارات التي يتخذها مجلس المحافظين لكي يزيد من فعالية ضمانات الوكالة، ونرى من الضروري تعزيز قدرة الوكالة على الكشف عن الأنشطة النووية غير المعلنة. ونحث الدول التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار أن توقع مع الوكالة اتفاقاً شاملاً للضمانات.

وعلى أساس القرارات التي اتخذها المؤتمر المعقود في نيسان/أبريل وأيار/مايو من هذا العام، تبدي روسيا استعدادها لمواصلة التعاون مع سائر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، في تحقيق الأهداف الرئيسية للمعاهدة، ألا وهي تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار، وإحراز التقدم في ميدان نزع السلاح النووي، وزيادة تطوير التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

ونرى من أولويات نزع السلاح المتعدد الأطراف أن تختتم في وقت مبكر - لا يتجاوز عام ١٩٩٦ - المفاوضات الخاصة بوضع معاهدة دولية يمكن التحقق منها على نحو فعال للحظر الشامل للتجارب. ولا بد من التوصل بأسرع ما يمكن إلى توافق في الآراء بشأن العناصر الرئيسية لتلك المعاهدة، وبالطبع، مع مراعاة المصالح الأمنية المشروعة لجميع الدول. فهذا شرط أساسي للخروج بمعاهدة جيدة الصياغة وقابلة للتطبيق تضع حداً نهائياً لتجارب الأسلحة النووية بما فيها التجارب الجوفية.

وفي الوقت الذي لا تزال فيه المفاوضات جارية، من الأهمية القصوى بمكان أن تمارس الدول النووية "أقصى درجات ضبط النفس"، على النحو المنصوص عليه في مقرر مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة وتمديدتها. وروسيا، في هذا الصدد، ليست غير عابئة بالقرار الذي اتخذته رئيس فرنسا باستئناف برنامجها للتجارب النووية، ولا بحقيقة أن الصين ما زالت تواصل سلسلة من التفجيرات النووية. فنحن مقتنعون بأن ممارسة "أقصى درجات ضبط النفس" في هذا المقام يجب أن تنطبق على الجميع.

المؤتمر، بما في ذلك إنشاء لجنة مخصصة لهذا الموضوع، أو إنشاء منصب لمنسق خاص أو صديق للرئيس. ويمكن أن يوكل الى هذا الكيان وضع اقتراح عما يمكن أن يقدمه المحفل المتعدد الأطراف من إسهام نحو إنجاز هذه المهمة الشاملة.

ومن الأسبقيات الأخرى في جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف البدء المبكر لمفاوضات واسعة النطاق حول عقد اتفاقية متعددة الأطراف تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وإن إنشاء لجنة مخصصة بمؤتمر نزع السلاح في هذا العام، وإقرار ولايتها سيوجدان الظروف الملائمة لبدء تلك المحادثات في بدء دورة ١٩٩٦ لمؤتمر نزع السلاح. ونود أن نلاحظ أن من يحولون دون البدء المبكر للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح حول اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، إنما يوجدون سابقة خطيرة من سوابق عدم الامتثال للاتفاقات الواردة في قرار مؤتمر عدم انتشار الأسلحة النووية عن "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين" وهو قرار يشير، كما هو معروف، الى "البدء فورا في إجراء هذه المفاوضات والانهاء منها مبكرا".

وروسيا، من جانبها، أوقفت فعلا إنتاج اليورانيوم من الدرجة الصالحة لصنع الأسلحة. وسوف ينفذ بحلول عام ٢٠٠٠ برنامج وطني للكف عن إنتاج البلوتونيوم من الدرجة الصالحة لصنع الأسلحة. وتم حتى الآن إغلاق ١٠ من ١٣ مفاعلا مصممة لإنتاج البلوتونيوم. ومع ذلك، لا يجري حتى في الوقت الحاضر، استخدام البلوتونيوم المنتج في أغراض صنع الأسلحة.

إن قرار مجلس الأمن الدولي ٩٨٤ (١٩٩٥)، بشأن ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والذي أقر عشية مؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم الانتشار، وكذلك إعلانات الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، أسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز الأمن العالمي. إننا نتفهم رغبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في اتخاذ مزيد من الخطوات في هذا الاتجاه، وسنكون مستعدين لبدء العمل بمؤتمر نزع السلاح على وثيقة متعددة الأطراف، ذات قوة قانونية ملزمة بشأن الضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي سبيل ذلك يجب أن نعيد إنشاء لجنة مخصصة تعالج هذا الموضوع في إطار مؤتمر نزع السلاح.

"روسيا والولايات المتحدة ملتزمتان بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي هي حجر الزاوية في الاستقرار الاستراتيجي".

والاتفاقات التي أبرمتها روسيا مع الولايات المتحدة والصين والمملكة المتحدة بآلا توجه أي منها قواتها النووية الاستراتيجية نحو الأخرى أصبحت تدبيرا هاما يستهدف تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والثقة المتبادلة.

وثمة خطوات أخرى اتخذتها موسكو وواشنطن في مجال تخفيض الأسلحة النووية ينبغي دعمها بإجراءات متضافرة مماثلة من جانب الدول النووية الأخرى. ونحن نعلق أهمية كبرى على إعلان الدول الأربع الذي أصدرته روسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا في جنيف عشية افتتاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، والذي أكدت فيه رسميا التزامها بأن تبادر، بروح من حسن النية، الى إجراء محادثات لوضع تدابير فعالة في ميدان نزع السلاح النووي الذي، كما يؤكد الاعلان، "لا يزال يمثل هدفنا النهائي". ويمكن إبرام اتفاق بشأن تدابير من هذا النوع في إطار معاهدة الأمان النووي والاستقرار الاستراتيجي التي اقترحتها رئيس روسيا في دورة الجمعية العامة في السنة الماضية. ومن شأن هذه المعاهدة أن تعالج على نحو شامل قضايا مثل وقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، ومواصلة القضاء على الرؤوس الحربية النووية، وتخفيض منظومات إطلاق الأسلحة النووية. وهذه التدابير يمكن تنفيذها على أساس مرحلي، مع مراعاة خصائص الإمكانات النووية لكل بلد على حدة. وسيسمح أيضا بعدم التماثل في الالتزامات.

ولذا كان من المهم جدا أن يصل مؤتمر عدم انتشار الأسلحة النووية الى اتفاق على أنه ينبغي لجميع الدول النووية أن تستمر بعزم في بذل جهود منتظمة ومتسقة لخفض الأسلحة النووية على المستوى العالمي، بهدف إزالة تلك الأسلحة في خاتمة المطاف.

إن اجتماع الثمانية حول قضايا السلامة النووية، المقرر عقده بموسكو في الربيع القادم بناء على مبادرة من رئيس روسيا. ينبغي أن يكون خطوة جديدة وجادة نحو تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. وقد أصرت روسيا على وجوب إدراج مسألة نزع السلاح النووي في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح كبند منفصل. ونحن مستعدون أن نناقش إمكانية إنشاء إطار عمل تنظيمي مختلف للنظر في هذا الموضوع في

إن التجارة غير المشروعة في الأسلحة الخفيفة آخذة في إحداث عدد متزايد باستمرار من الخسائر في الأرواح البشرية. ومن الواضح أن المشكلة المسماة "مشكلة نزع السلاح على نطاق صغير"، التي طرحها الأمين العام، هي حقا مشكلة عالمية. ونحن مستعدون، مبدئيا، أن نساند فكرة إعداد دراسة تقوم بها الأمم المتحدة حول دور المنظمة في تعزيز التعاون بين الدول لمكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ويكون من المفيد حقا التشديد في هذا الصدد على الطريقة التي يستخدم بها الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة من قبل جماعات مسلحة وإرهابيين خارجيين على القانون في سبيل أغراضهم الخاصة وهو نشاط كثير ما يتسبب في زعزعة الاستقرار في بعض البلدان والمناطق.

ومن أسف أن العمل المفيد الذي قامت به اللجنة المخصصة للشفافية في التسليح، التابعة لمؤتمر نزع السلاح، جرى تعليقه في ١٩٩٥. ونحن نرى أن المأزق الذي وجدت اللجنة المخصصة نفسها فيه، والذي أدى إلى الركود في عملية زيادة الشفافية، ينبغي تدبير مخرج منه في موعد لا يتأخر عن بداية دورة ١٩٩٦. إن اللجنة المخصصة ينبغي أن تستأنف عملها في أقرب وقت ممكن.

ومن أخطر المشاكل انتشار الألغام البرية المضادة للأفراد، التي تمضي في زرع الموت، خصوصا بين السكان المدنيين، في مناطق مختلفة من العالم. وروسيا، كما هو معروف، سبق أن فرضت وقفا اختياريا على تصدير أنواع الألغام البرية الأشد خطرا.

إن المرحلة الأولى التي اختتمت مؤخرا من مراحل مؤتمر الاستعراض المعني باتفاقية عام ١٩٨١ للأسلحة اللإنسانية والتي أثارت آمالا كبيرة بحل مشكلة الألغام البرية، لم تسفر عن النتائج المرجوة حتى الآن.

مع ذلك، يجب علينا أن نواصل البحث عن طرائق لحل هذه المشكلة التي هي بلا شك معقدة للغاية ولكن لا يمكن وصفها بأنها غير قابلة للحل، لاسيما إذا أخذت في الحسبان، بالطبع، المصالح المشروعة لجميع البلدان.

ويؤيد الوفد الروسي النتائج التي توصلت إليها دراسة أجراها فريق من الخبراء الحكوميين بشأن تحديد الأسلحة بجميع جوانبها بما في ذلك دور الأمم المتحدة في هذا المجال.

ونلاحظ بارتياح أن العمل الخاص بالمعاهدة التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا قد أتم. ونأمل أن تستطيع الجمعية العامة أن تساند تلك المعاهدة.

إن القرار الذي أعلنته فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر بالانضمام إلى روسيا والصين والتوقيع في العام القادم على البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بمعاهدة راروتونغا، يمثل بلا شك خطوة في الاتجاه الصحيح. وروسيا، بدورها، دأبت على مؤازرة دول المحيط الهادئ الجنوبي في جهودها الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في ذلك الإقليم.

وفي هذا الصدد نود أيضا أن نعرب عن أملنا في أن تتخذ خطوات عملية في سبيل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أو مناطق خالية من أي نوع من أسلحة الدمار الشامل، في الشرق الأوسط. إن روسيا، مثل كثير من البلدان الأخرى، تود أن تحث على جعل جميع النشاطات النووية في بلدان المنطقة، في أقرب وقت ممكن، خاضعة للضمانات الأمنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونؤيد أيضا فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا.

إن روسيا تشترك بحماس في عمل الفريق الخاص الذي شكلته الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، ونحن، بوصفنا الوديع لتلك الاتفاقية، نهتم اهتماما عميقا بكفالة فعاليتها وبدء التشغيل المبكر لآلية مراقبة الامتثال التي يجري إنشاؤها. وفي هذا الصدد نعتقد أنه يمكن أن يعرض مشروع متفق عليه لبروتوكول بشأن التحقق من الامتثال للاتفاقية، على مؤتمر الاستعراض الرابع في ١٩٩٦ أو بعد ذلك على مؤتمر خاص للدول الأطراف، للموافقة عليه.

وتقوم الحكومة الروسية بأعمال تحضيرية جادة للتصديق على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وللوفاء بالالتزامات الواردة فيها. ويجري أيضا إعداد مشروع برنامج اتحادي عن إزالة الأسلحة الكيميائية، كما يجري إعداد التشريع اللازم.

ونؤيد جهود لجنة لاهاي التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المتعلقة بالتحضير لتنفيذ الاتفاقية. بيد أننا نضمّن أن اللجنة سوف تأخذ في اعتبارها الموقف الروسي، خصوصا فيما يتعلق بمسائل تحويل المرافق السابقة لإنتاج الأسلحة الكيميائية والنفقات المتكبدة في أنشطة التحقق.

الجمعية العامة، أود أن أقدم وجهة نظر شخص مطلع على أعمال اللجنة المخصصة لمعاهدة حظر التجارب النووية، وهي الجهاز التفاوضي الفرعي التابع لمؤتمر نزع السلاح، والتي لي شرف وامتياز ترؤسها هذا العام.

إن المفاوضات التي أجرتها اللجنة المخصصة في فريقها العاملين بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، اللذين ترأسهما السفير السويدي نوربرغ، والسفير الهولندي راماكير، استؤنفت فوراً بعد افتتاح دورة مؤتمر نزع السلاح في وقت متأخر من كانون الثاني/يناير الماضي. وبعد ذلك بوقت قصير، باتت المفاوضات وللأسف عملية روتينية بل ومملة، وركزت في الأغلب على تهذيب وتبسيط مشروع النص المتداول الموروث من عام ١٩٩٤. وكانت العملية بطيئة وغير مشجعة في بعض الأحيان والتفسير المعقول لذلك هو أن معظم الوفود كانت مشغولة البال على نحو متزايد بالتحضيرات لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وحقيقة أنه كان يوجد أيضاً أولئك الذين آثروا اتخاذ موقف "انتظر فستري"، ريثما يحصلوا على توضيح لجوانب الشك في المدى الذي يمكن للمعاهدة المقبلة أن تبلغه. لم تساعد في الواقع على تسريع وتيرة العملية التفاوضية.

ولقد تغير المناخ في اللجنة المخصصة تغيراً جذرياً ونشطت المحادثات في سياق الجزء الثاني من دورة عام ١٩٩٥ على ضوء مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكانت مقرراتها التاريخية، بما في ذلك التزام بإنجاز معاهدة شاملة في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦، عوامل هامة تعطي عمل اللجنة المخصصة شعوراً حقيقياً بالإلحاح والتصميم. وقد أسفرت الروح المرحة بها، وهي روح المرونة والتعاون الجديدين نحو الهدف المشترك، عن إحراز تقدم لافت للنظر بشأن جوانب هامة من المعاهدة المقبلة.

والحالة النفسية التي اتصفت بالتراضية وتقديم التنازلات، التي تحلت بها الوفود كافة - الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح والمراقبون الذين اشتركوا في المفاوضات بنشاط على حد سواء - أفضت إلى إحراز التقدم وإلى تقرير عدة مسائل رئيسية هي: أولاً، أن تكون مدة معاهدة الحظر الشامل للتجارب غير محدودة، وناقذة في جميع الأوقات؛ وثانياً، ألا توفر مخرجاً سهلاً منها؛ وأخيراً وليس آخراً، أن اشتمال نطاق المعاهدة على صيغة ألا تتجاوز القوة التفجيرية للتجارب صفراً، وهي الصيغة التي أيدتها بصورة

ونعتقد بأن إحدى مهام عصرنا تتمثل في زيادة فعالية آلية نزع السلاح برمتها. ففي المقام الأول، نرى أن بإمكاننا بحث طرائق التغلب على التصدد غير الضروري في عملية نزع السلاح، وتركيز الجهود في هذا الاتجاه ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح وعنصر هام من نظام الأمن الدولي الناشئ. ومن الضروري لبلوغ تلك الغاية ليس فقط توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، بل وجعل ولايته أشمل أيضاً. ومن شأن هذا أن يسمح لنا كذلك بتحديد سبل تحسين عمل هيئة نزع السلاح.

لم يكن لدى الوفد الروسي أي اعتراض على المقرر الذي اتخذته مؤتمر نزع السلاح بتوافق الآراء يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بشأن مسألة توسيع عضوية المؤتمر. بل إننا أخذنا بعين الاعتبار الرأي الذي أعربت عنه بوضوح مجموعة البلدان الـ ٢٣ المشار إليها في ذلك المقرر. ونعتقد في الوقت نفسه بأن هذا المقرر ليس خالياً من الشوائب، حيث أنه أولاً غير حاسم وغير كامل. ويحدونا الأمل في أن يتخذ المقرر الثاني الذي قد يوسع عضوية المؤتمر في الواقع، بأسرع وقت ممكن. وإذا حدث هذا، فسنتمكن من القول إنه في يوم ٢١ أيلول/سبتمبر، اتخذنا خطوة في الاتجاه الصحيح.

ويحدوني الأمل في أن تسهم القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة الأولى في حل المشاكل التي ذكرتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بولندا الذي سيتكلم بوصفه رئيساً للجنة المخصصة لمعاهدة حظر التجارب النووية.

السيد ديمبينسكي (بولندا) رئيس اللجنة المخصصة لمعاهدة حظر التجارب النووية (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولاً أن أشارك في التهاني التي أعربها لكم، سيدي، ولأعضاء المكتب الآخرين أمس، نائب وزير خارجية بلدي.

وفي كلمتي اليوم، في ختام المناقشة العامة بشأن نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي، وهي المناقشة التي تم التركيز فيها إلى درجة كبيرة على مسألة حظر التجارب النووية، أعتقد بأن من المناسب لي أن أعلق ببعض التفصيل على المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب وما أسفرت عنه من نتائج في عام ١٩٩٥. وفي حين أن بياناً كاملاً عن عملية التفاوض وارد في التقرير الذي رفعه مؤتمر نزع السلاح إلى

الأغراض السلمية، والتفجيرات النووية السلمية، والهيئة التي ستقوم بالتنفيذ، والتحفظات، ودخول المعاهدة حيز النفاذ، ومدتها والانسحاب منها، واستعراضها، ومسألة الضمانات الأمنية للدول الأطراف فيها. ويتضمن أيضا نصا مطولا عن التحقق الى جانب مشروع بروتوكول التحقق. ولا بد من ملاحظة أنه تم، في بعض الأحيان، إدراج مشاريع الأحكام المذكورة أعلاه في النص المتداول بإلحاح من وفد واحد فقط.

وقد سبق أن بينت أن اللجنة المخصصة شهدت خلال الجزء الأخير من دورة ١٩٩٥ لمؤتمر نزع السلاح، تقدما مفهوما كبيرا فيما يتعلق بالمسألة الرئيسية الخاصة بنطاق المعاهدة والالتزامات الأساسية الخاصة بالدول الأطراف. والتقارب الآخذ في الظهور بين الآراء حول خيار الصفر، الذي أيدته فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة - وكما أفهم - الاتحاد الروسي، ودول عديدة أخرى غير حائزة للأسلحة النووية، لا يمكن التقليل من أهميته في ضوء مغزاه التاريخي وأثره المباشر على سير المفاوضات. وغني عن البيان أن التوصل الى توافق في الآراء في هذا الشأن بين جميع الدول النووية الخمس من شأنه أن يمهّد الطريق أمام التوصل الى اتفاق بشأن الصياغة المحددة للنص الخاص بالنطاق، وفقا للصيغة الاسترالية الأصلية للتعهد بما يلي:

"عدم إجراء أي تفجير لغرض اختبار لسلاح نووي أو أي تفجير نووي آخر".

والآن، بمجرد التوصل الى هذا الاتفاق الهام - وأتوقع أن يتحقق هذا في بداية الدورة الرسمية للجنة المخصصة في ١٩٩٦ - سيتمكن التوصل الى مشاريع أحكام هامة أخرى.

وينبغي أن يكون هذا هو الحال، أولا وقبل كل شيء، فيما يتعلق بنظام التحقق، حيث ظهر اتفاق واسع المدى في جنيف فيما يتعلق بمحتوياته الأساسية. وكما هو معروف، فإنه يتضمن أيضا - الى جانب نظام رصد دولي يمثل جوهره - تدابير مصاحبة لبناء الثقة وللشفافية، وعملية للمشاورات وللإيضاح، وعمليات تفتيش موقعي إلزامية.

والصياغة الحقيقية في هذا الشأن ينبغي أن تبدأ من أوائل دورة ١٩٩٦ لمؤتمر نزع السلاح، وبخاصة بشأن نظام الرصد الدولي (IMS) للاستشعار من بعد القائم على تقنيات الرصد السيزمولوجي، والرصد الصوتي المائي، ورصد النويدات المشعة، والرصد دون الصوتي. وبالنظر الى الشاغل حول فعالية كلفة هذا

لا لبس فيها ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية ودول عديدة أخرى، كان مساويا لحظر فعلي شامل للتجارب النووية.

وعلى الرغم من أن استئناف دولتين نوويتين إجراء التجارب النووية حقيقة أفزعت الوفود وخلقت جوا متوترا في اللجنة المخصصة، فقد تركت أيضا تأثيرا غير متوقع ألا وهو تعزيز تصميم جميع الوفود على إنهاء عملية التفاوض في أسرع وقت ممكن، وإبرام معاهدة فعالة تماما بحلول تاريخ مستهدف لا يتجاوز نهاية عام ١٩٩٦. ولقد اكتسب ذلك التصميم أهمية متزايدة عندما التزمت فرنسا رسميا ودون شروط بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب في عام ١٩٩٦.

وإنني أوافق على أن استيعاب آخر مشروع مستكمل للنص المتداول المرفق بتقرير اللجنة المخصصة ليس سهلا. فعلى الرغم من الجهود المضنية التي بذلت للتخلص من الكثير من الأقواس ومن التكرار ولجعل النص أكثر تماسكا، لم نستطع أن نفعل أكثر من وضع نص لا يزال طويلا ومليئا بالأقواس. وتلك الأقواس توجي بضرورة وضع صياغة بديلة أو أحكام كاملة تلقى تأييدا يتفاوت بين عدة وفود ووفد واحد أحيانا.

ومع ذلك، فإن النص المتداول الصعب ليس القصة الكاملة وراء عمل اللجنة المخصصة لهذا العام، فعملها له أيضا جانب أكثر إيجابية. وإنني متأكد من أن التمعن في الوثيقة سيظهر مدى الأساس التقني الذي شملته، ولا سيما فيما يتعلق بألية التحقق، ووضع نظام الرصد الدولي التابع لها، وتمويلها، وبعض جوانب التفتيش في الموقع، وهذا غيض من فيض.

وفي ملاحظاتي التي أقصد منها توفير نظرة عامة على وضع المفاوضات بشأن اتفاقية الحظر الشامل للتجارب، اسمحوا لي بأن أتناول بإيجاز على الأقل بعض المجالات الرئيسية للنص المتداول. ومثلما يرى، فإن الجزء ١ من النص يجمع عددا من أحكام المعاهدة، ومنها موضوعي بدرجة كبيرة، وهي الأحكام المتفق عليها عمليا مع وجود قوسين هنا وقوسين هناك رهنا بالقرار النهائي بشأن أحكام أخرى ذات صلة، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالهيئة التي ستقوم بالتنفيذ.

والجزء ٢ من النص المتداول يتضمن بدائل صيغ تكثر فيها الأقواس بشأن مدى المعاهدة وحكمها الأساسي، فضلا عن استخدام الطاقة النووية في

يمكن التغلب على بعض أكثر المسائل صعوبة. وهذه تتضمن، على سبيل المثال، مشكلة إيجاد وسائل تخفيف القلق المشروع بشأن منع أساءة استخدام طلبات القيام بعمليات تفتيش موقعي مع القلق المشروع بنفس القدر بشأن القيام بإجراء تفتيش موقعي سريع، وبخاصة عندما تكون الأدلة على إجراء التفجير معرضة للزوال بمرور الوقت. وهناك مسألة أخرى منفصلة مثيرة للخلاف تتعلق بمسألة آلية الحدث المحتم للتفتيش. وهذه المسائل، في اعتقادنا، يمكن حلها بمزيد من العمل الشاق عندما تقترب عملية التفاوض من نهايتها. ونهج العمل الشاق هذا نفسه قد يكون لا غنى عنه لوضع أحكام تتعلق بالتدابير المصاحبة الخاصة ببناء الثقة والشفافية.

وكما يتضح من مشروع النص المتداول، هناك قليل من المشاكل البارزة التي ستحتاج الى حل قبل أن يتسنى الاتفاق على المشروع النهائي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب وتقديمه الى الجمعية العامة للنظر فيه واعتماده. ومن بين هذه المشاكل صياغة الحكم المتعلق بنفاذ المعاهدة، وكذا المنظمة التي سيوكل اليها التنفيذ ومقرها. وهناك رأي بأن الحل المناسب لمشاكل النفاذ ينبغي أن يوفق بين هدفين يبدوان مثيرين للجدل: استبعاد إمكانية أن تبقى دولة أو أكثر على المعاهدة رهينة، والتمكين في الوقت نفسه من دخولها حيز النفاذ وضمان فعاليتها الكاملة المستند من دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الكبرى، لها. وهناك إمكانية في هذا الخصوص تجري دراستها هي إقران قائمة بالتصديقات التي لا غنى عنها أو نسبة مئوية منها بإمكانية ممارسة الحق في التنازل.

وفيما يتعلق بالمنظمة التي ستقوم بالتنفيذ، بدأ رأي يسود - بعد تردد - بأنها ينبغي أن تكون كيانا مستقلا تشارك الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مقرها في فيينا وتشاركها - على أساس تعاقدى - في بعض منشآتها وخبراتها. وقد عرضت حكومة النمسا رسميا استضافة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب في فيينا، وهو عرض استقبل بالتقدير وتجري دراسته الآن من النواحي السوقية وغيرها.

إن إقامة منظمة تنفيذية مستقلة تعني، بطبيعة الحال، جملة أمور من بينها أنه يجب التوصل الى اتفاق بشأن هيكل وتشكيل أجهزتها الرئيسية - وفي المقام الأول، اللجنة التنفيذية. وسيتعين أيضا أن توضع بالتفصيل الأحكام المتعلقة بمؤتمر الدول الأطراف، والأمانة الفنية، والمركز الدولي للبيانات، الذي سيشكل جزءا لا يتجزأ منها. ولئن كان قد أحرز تقدم كبير فعلا في هذا الصدد، فما زال الكثير الذي

النظام، يبدو أن هناك بعض التردد في النظر في الاقتراح الذي طرحه أحد الوفود بإمكانية إضافة وسيلتين تقنيتين أخريين الى النظام وهما: الرصد بالسائل، والرصد بالنبض الكهروطيسي.

وعملية الصياغة هذه قد تسهلها توصيات محددة يقدمها خبراء بشأن العدد المضبوط والمواضع اللازمة لمحطات الاستشعار التي ستشملها شبكة التكنولوجيات الأربع. وهذه التوصيات يتوقع أن تفضي الى أعمال يقوم بها فيما بين الدورات خبراء في النصف الأول من كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

لقد سجل تحرك هام الى الأمام أيضا في اللجنة المخصصة فيما يتعلق بالمسألة الحساسة الخاصة باقتسام نفقة عملية نظام الرصد الدولي (IMS) الباهظة التكاليف. ومدى تقابل الأفكار بشأن هذه المسألة الحساسة يوفر أساسا كافيا يبرر محاولة وضعها في صياغة محددة في المعاهدة.

ومن المتصور - كما هو الحال بالنسبة لميزانية منظمة الحظر الشامل للتجارب (CTBT) المقرر إقامتها - ستقسم هذه النفقات على الدول الأطراف وفقا لجدول أنصبة الأمم المتحدة، بعد موافقتها على النحو المناسب لتوزيعها على الدول الأطراف في المعاهدة. وستمول الأمانة من ميزانيتها تأسيس وتشغيل وصيانة شبكات الاستشعار الخاصة بنظام الرصد الدولي (IMS). وهناك اقتراح يحظى باهتمام بالغ يتصور إقامة نظام ائتمان يمكن للدول الأطراف أن تسدد منه النفقات المترتبة من قبل وفقا للأنصبة المقررة سنويا.

ومن ناحية أخرى، سيكون من اللازم بذل جهد كبير بل والقيام بعمل شاق للتفاوض بشأن اتفاق يتعلق بالمكونات الأخرى لنظام التحقق، بما في ذلك عمليات التفتيش الموقعي والوسائل الفنية الوطنية. وبينما تؤيد وفود عديدة تأييدا قويا اضطلاع الوسائل الفنية الوطنية بدور مكمل، تعارضه وفود أخرى على أساس أنه بسبب الفوارق التكنولوجية بين الدول الأطراف، فإن الوسائل التقنية الوطنية ستعطي الدول المتقدمة تكنولوجيا ميزة لا داعي لها في نظام الامتثال على الدول الأقل تقدما من الناحية التكنولوجية.

وهذا بشكل خاص هو الحال فيما يخص الأحكام المتعلقة بعمليات التفتيش الموقعي الالزامي. وربما لا يزال من الضروري القيام بمزيد من التفاوض حتى

"فما بدا في غالب الأحيان على أنه صوت صارخ في البرية اتخذ الآن حجما وصوتا مدويا كان يفترق إليهما من قبل".

لقد مثل موقع أفغانستان الاستراتيجية دوما نقطة تنافس كبيرة بين الشرق والغرب من أجل الهيمنة على آسيا الوسطى ومنطقة جنوب آسيا. ويشهد التاريخ على حقيقة أن أفغانستان اضطلعت بدور رئيسي في مجال السلم والأمن الإقليميين، وحافظت على سياستها التقليدية والبناءة المتمثلة في عدم الانحياز، وكانت في طليعة بلدان حركة عدم الانحياز. وأسهمت أفغانستان بنشاط في إنهاء الحرب الباردة من خلال حربها التي استمرت ١٤ عاما ضد عدوان الاتحاد السوفياتي السابق، وأدت، بمساعدة عوامل أخرى، إلى الحؤول دون أن يصبح العالم مستقطبا. وهكذا، فإن الهدوء والاستقرار في أفغانستان كانا مصدر سلام لآسيا، وأن الاضطراب واستمرار الصراع فيها من شأنهما توليد الاضطراب في شتى أنحاء المنطقة برمتها.

وإن العدوان والتدخل المسلح، اللذين شهدتهما أفغانستان مؤخرا، عرضا للخطر السيادة الوطنية لأفغانستان، وذلك العمل الحربي غير المشروع وغير المستفز يجري إعداده عن طريق إيصال الإمدادات غير المشروعة والمحظورة للأسلحة التقليدية ونقلها إلى ما يسمى بمرتزقة الطالبان، وأن أي نقاش بشأن النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية يرتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة المرتزقة والخطر الذي تشكله على حرية وأمن البلدان النامية.

هناك جانبان للصلة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمرتزقة: أولا، في بعض الحالات، يجري تجنيد المرتزقة وتسليحهم من قبل العناصر الأجنبية، وثانيا، في بعض الحالات، فإن المرتزقة الذين يمارسون نشاطا الآن يتلقون أسلحة غير مشروعة من الخارج. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أعضاء اللجنة بالاتفاقية الدولية لتجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة. وقد اعتمدت الجمعية العامة تلك الاتفاقية في ١٩٨٩. ومما يؤسف له، أن ٩ دول فقط صادقت عليها، في حين أنها تتطلب التصديق من جانب ٢٧ بلدا لكي تصبح سارية المفعول.

وإنني أشيد برئيس جمهورية ملديف، الرئيس عبد القيوم، الذي حث في بيانه المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، جميع الدول الأعضاء

يتطلب القيام به، وبخاصة فيما يتعلق بالمجلس التنفيذي.

واسمحوا لي أخيرا بأن أضيف أنه الى جانب الجهد التفاوضي الذي ينعكس في النص المتداول لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، اتخذت اللجنة المخصصة أيضا خطوات لاستكشاف المشاكل المتصلة بتشكيل لجنة تحضيرية، وهي جهاز اشرافي يتحمل مسؤولية بشأن المعاهدة في الفترة ما بين ابرامها ودخولها حيز النفاذ. وهذا الإجراء أيضا تدبير من تدابير ثقتنا بأنه، بالتفاني المستمر من جانب لجنتنا المخصصة والارادة السياسية الملزمة لأعضائها، فإن الهدف الذي بدا في يوم ما بعيد التحقيق، وهو إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية يمكن التحقق منها دوليا وبشكل فعال، أصبح الآن اقتراحا عمليا يمكن أن يكون في العام المقبل معاهدة طال انتظارها.

السيد عثمان (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفد أفغانستان أود أن أتوجه إليكم، سيدي، بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وإلى موظفي اللجنة على انتخابهم أيضا، وأن وفد بلدي واثق من خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية ويود أن يؤكد لكم تأييده التام وتعاونيه في تحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي المحب للسلام. وأود كذلك أن أشيد بسلفكم، السيد لويس فالنسيا رودريغيز من اكوادور، الذي ترأس اللجنة بمهارة ونجاح خلال الدورة التاسعة والأربعين.

منذ إنشاء الأمم المتحدة، تم الإعراب عن الحاجة إلى صون السلم الدولي وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والدمار. وبالرغم من نمو إمكانات الأمم المتحدة - ونمو عضويتها التي وصلت إلى ١٨٥ دولة - فإن جهودها وجدول أعمالها في مجال السلام من أجل الأمن العالمي لم ترق إلى مستوى التطلعات العالمية.

غير أن المجتمع العالمي ينبغي أن يشيد بالمنظمة على الانجازات التي حققتها في مجال التقليل من تهديد المواجهة النووية وحل بعض الصراعات الإقليمية من خلال التسويات التفاوضية، وبعثات حفظ السلام وعمليات حفظ السلام، التي حققت سلما نسبيا أو شاملا في ربوع السلفادور وكمبوديا وموزامبيق ورواندا وأخيرا في البوسنة والهرسك. وأود أن أقتبس من بيان أدلى به خافيير بيريز دي كوييار، الأمين العام السابق:

نيويورك في الفترة من ١٧ نيسان/أبريل إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥. ولقد كان تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى قرارا هاما من جانب المجتمع الدولي. ويحدونا الأمل أن تصبح المعاهدة شاملة حقا. ويرحب وفد بلدي كذلك بالنتائج التي أسفرت عنها معاهدتا تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها (الأولى والثانية) ويؤيد كذلك التدابير الرامية إلى إبرام مبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح.

ويأسف وفد بلدي لعدم توفر الدعم الكافي للحفاظ على مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وهذه المراكز أساسية للحفاظ على السلم وإحراز مزيد من التقدم في البلدان النامية.

ويؤيد وفد أفغانستان النداء الذي وجهه أيان كينيون، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

في الختام، أعرب عن تقديري لما أبدته تركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وإيران، على لسان زعمائها، من قلق إزاء الأحداث التي وقعت مؤخرا في أفغانستان، وأشكركم، السيد الرئيس، على ما تبذلونه من جهود لا تكل لإنجاح أعمال هذه اللجنة.

السيد سلوكنبرغز (لاتفيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحو لي أن أهنئكم وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم. وإنني لعل على ثقة بأن هذه الدورة للجنة الأولى ستكون مثمرة وعملية في ظل قيادتكم.

وتعرب لاتفيا، بوصفها بلدا منتسبا إلى الاتحاد الأوروبي، عن تأييدها للبيان الذي أدلى به وفد اسبانيا باسم الاتحاد، وعليه، ستكون تعليقات وفد بلدي موجزة.

إن لاتفيا تعتبر أن الاتحاد الأوروبي، إلى جانب منظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد غربي أوروبا، هي حصن الأمن الأوروبي. واندماج لاتفيا في هذه المنظمات لن يسهم في أمنها الوطني ذاته فحسب بل سيشكل أيضا دعامة هامة في صرح الأمن الإقليمي والعالمي.

والأمم المتحدة، في عيدها الخمسيني، لها أن تفخر بأنها وضعت عناصر أساسية في هيكل الأمن

على التصديق على الاتفاقية بوصفها مسألة ذات أولوية. ويطلب وفد بلدي من اللجنة أن تأذن له بالعودة إلى هذه المسألة المتمثلة في حث المزيد من البلدان على الانضمام إلى الاتفاقية والتصديق عليها. وسيتترك سريان مفعول الاتفاقية أثرا كبيرا على الحد من النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية في أنحاء العالم.

وبرزت الألغام البرية إلى حد كبير أثناء سنوات الحرب التي امتدت طوال ١٤ عاما وفرضتها على أفغانستان قوات الاتحاد السوفياتي السابق، وأدت إلى زرع ملايين الألغام البرية وإلحاق دمار هائل بشعب أفغانستان. وتم زرع ما يقرب من ١٠ ملايين لغم. وكان أثر الألغام مدمرا على الزراعة والماشية والطرق في أفغانستان التي لا تطل على البحر، والتي تعتمد اعتمادا كبيرا على طرق النقل البرية فيها. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد تأييدا تاما الجهود التي يبذلها المؤتمر المعني باتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة، والذي عقد في فيينا في أيلول/سبتمبر الماضي. ونحث أيضا على مواصلة المفاوضات بشأن تعديل البروتوكول الخاص بحظر أو تقييد استخدام الألغام والفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى (البروتوكول الثاني) والتي لم تختتم في تلك الدورة. ولدينا آمال كبيرة باعتماد تعديل الاتفاقية لما لها من أثر كبير في تعزيز حماية البشرية.

وبالنسبة لمسألة الشفافية في مجال التسلح، يؤيد وفد بلدي تحسين مستوى الشفافية في مجال التسلح ويرحب بالتدابير التي تستهدف في المقام الأول تعزيز السلم والأمن بين الدول في الساحة الدولية. ونؤيد مشروع القرار الذي قدمته هولندا في هذا الصدد. لكننا ينبغي أن نتذكر الصعوبات العملية التي تواجهها بلدان مثل أفغانستان، حيث يستمر الصراع الداخلي المسلح، في توفير معلومات تتعلق بالأسلحة الثقيلة الموجودة في مواقع القوات المختلفة.

وبالرغم من أن تهديد المواجهة النووية قل بعض الشيء، فإن الأسلحة النووية ما زالت تشكل تهديدا كبيرا لوجود عالم آمن. وأود أنؤكد بأن نزع السلاح ومنع استخدام القوة يجب أن يعاملا على أساس متساو وأن عدم التساوق في القوة العسكرية والسياسية ما زال يشكل مشكلة لأمن البلدان الصغيرة.

ويرحب وفد بلدي بالنتيجة التي أسفر عنها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، المعقود في

منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية - معاهدة راروتونغا - في غضون النصف الأول من عام ١٩٩٦. وهذه الخطوة العملية ستعزز من نظام عدم الانتشار، وينبغي أن تكون حافزا لمناطق العالم الأخرى على الإقدام على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ترى لاتفيا أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تتيح للمجتمع الدولي فرصة لتخليص العالم من فئة كاملة من الأسلحة. ولاتفيا الآن بصدد عملية التصديق على الاتفاقية. وهي تحت الدول الأخرى على أن تحذو حذوها حتى تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في موعد مبكر.

إن أحد أهم عناصر صون السلم والأمن الدوليين هو الأمن والاستقرار الإقليميان. والأمن الإقليمي يمكن صونه إذا أحجمت جميع البلدان في علاقاتها الدولية عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية لأية دولة أو استقلالها السياسي، أو بأي شكل آخر لا يتسق مع مقاصد الأمم المتحدة. ولاتفيا يحدوها الأمل في أن تظل جميع الدول المجاورة لها متمسكة بهذا المنصوص عليه في الميثاق.

وتتشاطر لاتفيا الرأي القائل بأن اتفاقات تحديد الأسلحة هي حجر الزاوية في نظام الأمن الدولي. وشاغل لاتفيا الأول هو معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. إن سلامة تلك المعاهدة وكفالة انطباقها في المستقبل ينبغي أن تكونا موضع اهتمام مشترك من الدول غير الأطراف والدول الأطراف على حد سواء.

إلا أن التغييرات التي اقترح مؤخرا إدخالها على المعاهدة ستؤدي، في حالة اعتمادها، إلى زيادة تركيز القوات المسلحة في المناطق المجاورة للاتفيا. ولا نعتقد أنه إذا حدث هذا التطور أسهم في استقرار المنطقة. ونأمل أن تدرس الدول الأطراف في المعاهدة مواقفها بعناية قبل اتخاذ قرار يمكن أن يؤثر على التوازن العسكري في أوروبا.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لترؤس اللجنة الأولى. ونحن على اقتناع بأن عملنا في ظل قيادتكم المستبيرة سيحقق النتائج المنشودة. ونتوجه بتهانئنا أيضا إلى سائر أعضاء المكتب.

لا يمكن أن يوجد شك في أنه، لدى نهاية القرن، اختفى شبح نشوب حرب بين الدول العظمى مما أتاح

العالمي الحالي. فقد وفرت هذه المنظمة محفلا للمفاوضات المتعددة الأطراف التي أدت إلى اعتماد العديد من الصكوك الكفيلة بتحقيق الأمن والثقة ونزع السلاح في العالم. ويجب أن يكون هدفنا الآن هو مواصلة البناء على هذه الانجازات، والأهم من ذلك، الوفاء بالتزامات التي سبق التعهد بها على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

أما الإنجاز الرئيسي الذي حققناه في العام الماضي فهو تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وقد كانت لاتفيا مؤيدا قويا للتمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة. وفي الوقت نفسه قلنا إنه لا يزال أماننا الكثير مما يتعين القيام به في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين فيما يتجاوز قرار تمديد المعاهدة. فضلا عن أننا توقعنا أن تنفذ بالكامل وبكل سرعة وهمة جميع الاتفاقات والتزامات الحالية والمقبلة لنزع السلاح النووي. وستكون مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار هي المعالم التي تهدينا على طريق التزامنا القانوني الدائم والمزدوج بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

وبعد مؤتمر نيويورك، سيكون الاختبار الأول للنظام الجديد لعدم الانتشار هو إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ولاتفيا تتوقع التوقيع على هذا الصك في عام ١٩٩٦. وريثما يتم ذلك، ينبغي لجميع الدول أن تعي أن نظام عدم الانتشار يحتمل أن يفقد سلامته والثقة به بسبب تجريب الأسلحة النووية.

ولاتفيا، وهي دولة غير ممثلة في مؤتمر نزع السلاح، تنتظر من تلك الهيئة أن تبدأ مفاوضات بشأن اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أية نبائط متفجرة أخرى. فاتفيا الوقف هذا، إلى جانب معاهدة الحظر الشامل للتجارب، سيزيدان الثقة فيما بين جميع الدول زيادة تفوق كل تصور. أما ضمانات الأمن السلبية والإيجابية التي اعتمدتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في الربع الماضي وأقرها مجلس الأمن فيما بعد، فإنها تشكل تدبيرا إضافيا من تدابير بناء الثقة. ولاتفيا تحت على إجراء مزيد من المفاوضات لتوسيع نطاق هذه التدابير، بما في ذلك التفاوض على ضمانات أمنية ملزمة قانونا.

وقد علمت لاتفيا مع الارتياح أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا تنوي التوقيع على معاهدة

التي اتخذت في مؤتمر استعراض المعاهدة، المعقود في أيار/مايو ١٩٩٥، والتي تتعلق بتعزيز عملية استعراض المعاهدة، ومبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، بما فيها الشمول العالمي، وضمانات الأمن، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وعلى نحو مشابه، تشعر تونس بالارتياح إزاء التقدم المحرز في المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب، ونأمل في أن تَوقع هذه المعاهدة قبل الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

وثمة نقطة أخرى أود أن أثيرها وهي تتعلق باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وهذه الاتفاقية صك ندرك جميعاً أهميته. ويذكر أن هذا هو أول اختبار قانوني دولي يوفر إزالة فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. ولقد كانت تونس من الدول الأولى التي وقعت على الاتفاقية. وسيجري التصديق عليها بمجرد إنهاء الخطوات التحضيرية لعرضها على سلطتنا التشريعية. ونعتقد بأن هذا الصك ينبغي أن تنفذه جميع الدول الأعضاء تنفيذاً تاماً بغية كفالة الطابع العالمي المطلوب.

إن الاهتمام الذي يبديه المجتمع الدولي بمسائل تتعلق بأسلحة الدمار الشامل ينبغي، مع ذلك، ألا يحجب المشكلات المطروحة بفعل وجود الأسلحة التقليدية وتطورها والميل نحو انتشارها.

وفي حين أن الصراعات داخل الدول وبؤر التوتر المحلية أبعد من أن يُقضى عليها في نهاية هذا القرن، فإن الاستخدام غير المستهدف للألغام البرية يثير أسئلة عديدة تتعلق باستخدام هذه الأجهزة الفتاكة التي غالباً ما يكون ضحاياها من السكان المدنيين. وفي مؤتمر فيينا الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥ والذي تناول هذه المسألة، أعرب المشاركون عن استنكارهم لاستخدام هذه الأسلحة المشوهة التي تلحق ضرراً دائماً باقتصادات البلدان المزروعة فيها. ورفض الاستخدام الأعمى للألغام البرية أمر مشروع نظراً لحقيقة أنه حتى بعد وقف الأعمال العدائية بين الأطراف المتحاربة، فإن استخدام الألغام البرية يؤخر استئناف الأنشطة الاقتصادية في المناطق المبتلاة بالألغام.

ومع ذلك، تأسف تونس إزاء أن الإجماع الذي ساد في إدانة استخدام الألغام البرية على نطاق واسع لم

للعالم أن يعيش الآن فترة انفراج لم يكن يعرفها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وها هي آفاق السلام تشجعنا اليوم وتبعث في نفوسنا الأمل في أن يتمكن الإنسان في نهاية المطاف من تكريس نبوغه وموارده لخير البشرية.

إلا أن التقدم المحرز على الساحة الدولية في نصف قرن، جنباً فيه بلداننا فظائع حرب عالمية، لا يجوز أن يطمس الحقائق الواقعة أو أن يجعلنا ننسى أن نهاية الحرب الباردة لم تأت بالسلام والوثام في كل مكان.

فمن المفارقات أننا نشهد تضجر مشاعر غاية في البدائية، مشاعر أطلقت العنان لمظاهر مثل كراهية الأجانب والنزعة القومية الضيقة، بل أنها في بعض الأحيان أطلقت شيطان العصبية القبلية من قمقمه، وهكذا حولت مناطق عديدة من العالم إلى جحيم من النيران والدماء، وفعلها لم تنج قارة منها.

وهذا يكشف عن عيوب مفهوم أمني يقصر أساس الأمن ومداه على عدم وجود صراع مسلح بين الدول العظمى. والواقع أننا في الوقت الذي لا ننكر فيه البعد العسكري لمفهوم الأمن، نعتقد أن عالم اليوم يتطلب رؤية عالمية، ونهجاً أكثر دينامية يأخذ في الحسبان جوانب الأمن الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية.

وبوضع جميع هذه العوامل في الاعتبار، وفي آن واحد، سيكون بوسعنا أن نتفهم المسألة بكل تعقدها. ولا ينبغي أن يكون مفهومنا للأمن مغرطاً في التبسيط، مهما كان شاملاً، لأنه يجب أن يضم، في إطار منطق ديناميكي، العناصر العديدة المكونة للأمن والتي تتضافر معاً في السبب والنتيجة. ونعتقد أن هذا هو النهج الوحيد الذي يمكن أن يسهم في تطوير برنامج عالمي شامل لوضع نظام جديد للسلام والتنمية.

ومن الواضح أن تحديد الأسلحة ونزع السلاح يمثلان عنصراً أساسياً في هذا المسعى. وفي هذا السياق، كان من أهم الأحداث التي وقعت هذا العام تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وذلك الصك، الذي لا تحتاج أهميته إلى برهان، ستتعزيز مصداقيته بانضمام عدد أكبر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لضمان شمولها العالمي.

كما أن معاهدة عدم الانتشار التي نسلم جميعاً بأهميتها سيجعلها أكثر قوة التنفيذ الفعال للمقررات

البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدة راروتونغا، وذلك في النصف الأول من عام ١٩٩٦، ويحدونا الأمل في أن يظهر الدعم المماثل عندما تصبح البروتوكولات المرفقة بمعاهدة بيليندا با جاهزة للتوقيع عليها.

ومع اقتناعنا بأن هذا المسعى مناسب، نعتزم نحن في أفريقيا أن نعمل على وضع معاهدة لإنشاء منطقة في قارتنا تكون خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل.

إن منطقة الشرق الأدنى، وهي منطقة هامة بالنسبة لأمن المنطقة التي تونس جزء منها، ينبغي أن تستفيد أيضا من هذا الزخم صوب إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. وتونس تشارك بنشاط، ضمن إطار عملية السلام، في الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي، وهي تؤيد دوما خطة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، منطقة تكون خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتطلب إلى إسرائيل دائما أن تتقيد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تخضع منشآتها لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإنشاء منطقة مجردة من الأسلحة النووية في تلك المنطقة سيوجد مناخا يفضي إلى إحلال سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

وتحقيقا لهذا الغرض، تتعاون تونس، في سياق سياستها المتعلقة بالأمن الإقليمي، مع بلدان شقيقة وصديقة أخرى بغية جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام، وتعزيز إنشاء منطقة مشتركة بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط تكون متكاملة ومزدهرة على حد سواء. وبذلك الروح، تدعو تونس باستمرار إلى إجراء حوار في منطقة البحر الأبيض المتوسط يرمي إلى قيام التعاون المتعدد الأبعاد والمتعدد الوجوه. وأحد المكونات الأساسية لتلك العملية هو سياسة الحوار فيما بين البلدان الواقعة على ساحلي البحر الأبيض المتوسط. وفي ذلك الصدد، استضافت تونس في طابرقا يومي ٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٥ اجتماعا استثنائيا لمحفلة البحر الأبيض المتوسط. ولقد مكّن ذلك الاجتماع المشاركين من اتخاذ الإجراء اللازم لتعزيز التفاهم المتبادل، ولمنح الاجتماع المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل في اسبانيا فرصة أفضل للنجاح.

ونحن على اقتناع بأن اجتماع برشلونة سيضعنا إلى حد أكبر على طريق الاتفاق والتفاهم فيما بين دول المنطقة. وهذا التعاون، بأوسع معنى للكلمة، يزيد ويعزز الأسس لإنشاء منطقة سلام واستقرار وازدهار في البحر الأبيض المتوسط.

يترجم إلى نص يحظى بتوافق الآراء ويعزز البروتوكول الثاني التابع لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن أسلحة تقليدية معينة. ولقد اتخذت خطوة في الاتجاه الصحيح، عنت تعزيز القانون الإنساني الدولي، وذلك عند صياغة البروتوكول الرابع الذي يحظر استعمال أسلحة الليزر المسببة للعمى.

وفي سياق آخر، وفي إطار تعزيز تدابير بناء الثقة فيما بين الدول، تقدر تونس أي شيء يسهم في الشفافية في البيانات ذات الصلة بالإمكانية العسكرية. وفي هذا الصدد، نعتقد بأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية سيكون ذا تأثير أكبر لو نُفذت فكرة تضمينه بيانات عن أنواع أخرى من الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الناجمة عن الإنتاج الوطني. لذلك، ينبغي للخبراء الذين سيجمعون في عام ١٩٩٧ لدراسة مسألة السجل أن يراعوا الشواغل التي أعرب عنها، خاصة فيما يتعلق بتوسيع نطاق ميدان تطبيق السجل.

ولا تزال مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح تتصف بالأهمية القصوى بالنسبة لبلدي. ونعتقد بأن البلدان التي ترغب في المشاركة فيه، وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، ينبغي أن تتمكن من إمكانية الوصول إليه.

وفيما يتعلق أيضا بمسألة تحديد الأسلحة، ولكن على الصعيد الإقليمي، فإن الدور الذي تضطلع به مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح تستحق التأكيد عليها. ويبدو لنا أن إغلاقها لأسباب مالية غير مناسبة خاصة في وقت بدأ يفهم فيه على نحو أفضل البعد الإقليمي لنزع السلاح.

وفي هذا الصدد، تود تونس أن تعرب عن ارتياحها إزاء التقدم المحرز صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. ولم تدخر تونس أي جهد، خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية، من أجل العمل على بلوغ ذلك الهدف، وشعرنا بالرضا لاعتماد معاهدة بيليندا با بشأن إنشاء منطقة لا نووية في أفريقيا، وهو ما جرى في الاجتماع الثاني والستين لرؤساء الدول والحكومات الذي عُقد في أديس أبابا في حزيران/يونيه ١٩٩٥. وتلك المعاهدة تكملة ضرورية لمعاهدتي راروتونغا وتلاتيلوكو. وهذه المشاريع في نصف الكرة الأرضية الجنوبي تمثل خطوة أخرى صوب تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي الكامل.

ويسر تونس قرار فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بالتوقيع على

الوحيدة في العالم التي يطلب فيها مجلس الأمن إخضاع منشآت نووية لنظام ضمانات الوكالة الشامل.

كما أن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الصادر بموجب الفصل السابع من الميثاق أكد في فقرته الرابعة عشرة على أن الإجراءات التي من المقرر أن يتخذها العراق بشأن فئات معينة من أسلحته:

"تمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف إصالتها" (القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، الفقرة ١٤)

كما أن خطة الأمين العام للرصد والتحقق المستمرين من امتثال العراق لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الذي اعتمد بالقرار ٧١٥ (١٩٩١) الصادر بموجب الفصل السابع أيضا ذكرت في فقرتها الرابعة أن تنفيذ هذه الخطة من شأنه أن يسهم في تهيئة بيئة تفضي إلى تحقيق هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل. وجدير بالذكر أن صفقة قرارات تمديد معاهدة عدم الانتشار أشارت هي الأخرى إلى الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) في سياق دعوتها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

إن على مجلس الأمن تنفيذ هذه الفقرات من قراراته، وبالذات منها الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وهي الفقرة الوحيدة التي لم يتخذ المجلس بشأنها أية إجراءات تنفيذية. إن بقاء أسلحة إسرائيل النووية خارج اهتمامات مجلس الأمن يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليمي والدولي، وتقصيرا من المجلس في تنفيذ قرارته.

يشارك بلدي منذ عام ١٩٨٩ في أعمال مؤتمر نزع السلاح بصفة مراقب. وكان بلدي من أوائل الدول التي قدمت طلبات الانضمام إلى المؤتمر إيماناً منه بأهمية هذا المحفل التفاوضي متعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح. إن وفد بلدي يشارك القلق الذي عبرت عنه الدول الثلاث والعشرون المرشحة لعضوية المؤتمر من أنه رغم مرور أكثر من عامين على تقديم قائمة السفير أوسيليفان ورغم صدور قراراتين عن الجمعية العامة خلال العامين الماضيين وهما القرار ٧٧/٤٨ بـ٤٩ و ٧٧/٤٩ بـ٤٩ يحثان مؤتمر نزع السلاح على توزيع عضويته، فإن دولة واحدة تمنع التوافق لتوسيع

السيد حسن (العراق): يسرني أن أتقدم اليكم بخالص التهنية على انتخابكم لترؤس أعمال لجنتنا في هذه الدورة التاريخية. وإننا على اقتناع بأن خبرتكم الطويلة ودور بلدكم المتميز في مجال نزع السلاح سيقودان عمل لجنتنا إلى أفضل النتائج. كذلك أوجه التهاني إلى السادة أعضاء المكتب المحترمين.

تأسست الأمم المتحدة في نفس العام الذي شهد فيه العالم استخدام السلاح النووي ضد هيروشيما وناغازاكي. وبعد خمسين عاما من ذلك التاريخ، لا يزال يشكل وجود الأسلحة النووية مصدر القلق الأساسي للمجتمع الدولي. إن وجود السلاح النووي معناه وجود خطر استخدامه. وعندما يتعلق الأمر بهذا السلاح الرهيب فلا يجب الاعتماد على نوع اليد التي تمتلكه، خاصة مع وجود سياسات الردع النووي وعدم وجود ضمانات أمن ذات مصداقية للدول غير النووية.

لقد شهد هذا العام تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكان من رأي بلدي ودول عديدة أن التمديد غير المحدد بأجل للمعاهدة وبالطريقة التي تم بها، لن يخدم أهداف المعاهدة وبالذات منها هدف نزع السلاح النووي المنصوص عليه في الفقرة السادسة منها. كما وأن الفترة القصيرة التي مرت منذ التمديد أعطتنا مؤشرات إضافية على صدق هذا التحليل. فالتجارب النووية مستمرة ولم نشهد جهدا مضمونيا لإعطاء الضمانات الملزمة للدول غير النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية ضدها، أو لتحقيق عالمية المعاهدة، أو لوضع جدول زمني لنزع الأسلحة النووية. إن هذا الواقع يفرض على الدول النووية الأعضاء في المعاهدة أن تسارع إلى تنفيذ التزاماتها في هذا الشأن حفاظا على مصداقية المعاهدة وعلى مصداقية نظام عدم الانتشار.

يشكل إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية خطوة هامة باتجاه منع الانتشار ونزع السلاح النووي، وبالذات في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني من اختلال أمني خطير بسبب امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية ووسائل إيصالها. إن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وبقيّة أسلحة التدمير الشامل يعتمد بالأساس على جهود الدول الإقليمية، ولكن في حالة منطقة الشرق الأوسط فهناك عامل آخر أكثر إلزاما ونعني به دور مجلس الأمن ومسؤولياته تجاه إنشاء المنطقة.

لقد طلب مجلس الأمن بقراره ٤٨٧ (١٩٨١) من إسرائيل أن تخضع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذه هي الحالة

"ولا بد أن يقابل بالرفض العالمي القاطع كل ما من شأنه أن يسمح بعودته". (المرجع نفسه)

وما دامت الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ميقى عليها، وانتشار تلك الأسلحة مهددا لسلام العديد من مناطق العالم، سيكون هناك خوف من المستقبل. إن إعادة بناء الأمل لدى الشعوب في كل مكان تتطلب التزاما كبيرا من جانب المجتمع الدولي بنزع السلاح، وبخاصة في مجال الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

والآن وقد جرى تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى - أي بجعلها دائمة - فإن الحاجز القانوني الدولي أمام انتشار الأسلحة النووية قد تعزز. ولا يكفي مجرد تمديد عمر المعاهدة إلى أجل غير مسمى. يقوم التزام قانوني بالامتثال لما يراد للمعاهدة أن تقوم به: منع الانتشار الأفقي والرأسي على حد سواء للأسلحة النووية. وتعهد ١٧٨ دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار بالتفاوض بشأن نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام الكامل تحت الرقابة الدولية الصارمة الفعالة قد أعيد تعزيزه.

والصفقة المكونة من ثلاثة نصوص بشأن المبادئ، وعملية الاستعراض وقرار التمديد التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها تفتح الطريق أمام القضاء على الأسلحة النووية خلال أقصر إطار زمني ممكن. ومن الملح الآن أن يضاعف مؤتمر نزع السلاح جهوده للتوصل بحلول سنة ١٩٩٦ إلى معاهدة شاملة تنهي جميع التجارب النووية من جانب جميع البلدان في جميع البيئات. وتلك المعاهدة للحظر الشامل للتجارب من شأنها أن تبشر بالخير بشأن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في ١٩٩٧.

ومن الضروري أيضا تركيز اهتمام الرأي العام مرة أخرى على وقف الانتاج الواسع الانتشار للأسلحة الوحشية، مثل الألغام البرية المضادة للأفراد، وتوزيعها واستخدامها. إن أكثر من مئة مليون من الألغام البرية مدفونة في العديد من البلدان؛ و ٢٥ ألف فرد، كثير منهم من الأطفال، تقتلهم وتشوهم كل عام هذه الأجهزة المروعة. والنتائج المخيبة للأمال التي ترتبت عن المؤتمر الذي عقد مؤخرا في فيينا بشأن هذا الموضوع يجب أن تقوي، وألا تضعف، عزيمة هذه اللجنة، التي يجب ألا تفقد تصميمها على حماية المدنيين من الآثار العشوائية للألغام البرية. ويناشد

المؤتمر. نأمل أن يتم التوصل إلى التوافق في بداية عمل دورة المؤتمر لعام ١٩٩٦.

تشير الإحصائيات إلى أن ٢٥ مليون إنسان قتلوا في الحروب التي قامت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. كما تشير الإحصائيات إلى أن مثل هذا العدد تقريبا من سكان الأرض يموت سنويا بسبب الجوع ونقص الدواء. إن هذا الواقع المرير يدعونا إلى دمج سياقات نزع السلاح في مفهوم أوسع للسلم والأمن الدوليين.

وعلى الدول المصدرة الرئيسية للسلاح في العالم مسؤولية كبرى في هذا المجال. إن عليها تحويل صناعاتها العسكرية المخصصة لتصدير السلاح وتكديسه إلى صناعات مدنية. وأن تساهم في تمويل عملية التنمية في البلدان النامية، وهذا هو السبيل الصحيح لخلق استقرار عالمي دائم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة مرتينو (الكرسي الرسولي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن تهاني وأفضل تمنيات الكرسي الرسولي بمناسبة انتخابكم، سيدي الرئيس، لرئاسة هذه اللجنة الهامة. وفي ظل قيادتكم التي تتميز بالخبرة والاقترار، سيجري عمل هذه اللجنة بسرعة وسلاسة وسيؤدي إلى نتائج مثمرة. كما نعرب أيضا عن تهاني الكرسي الرسولي لأعضاء المكتب.

إن موضوع ملاحظاتي اليوم، خلال هذه الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، هو الأمل في مستقبل سلمي لكل فرد على هذا الكوكب حق فيه. لقد حذر البابا يوحنا بولس الثاني خلال زيارته للأمم المتحدة قبل أيام قليلة المجتمع الدولي لكي يرفض الخوف من المستقبل والخوف عليه. ولقد كان تهديد الحرب النووية أحد أسباب ذلك الخوف. وكما ذكر قداسته:

"يبدو أن ذلك الخطر قد ابتعد والحمد لله".
(الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة العشرون، ص ٥)

ومع ذلك أضاف قائلا:

الحرب الباردة تطلعات قومية وعرقية مكبوتة زمنا طويلا ونزاعات مترسبة متقيحة في مختلف المناطق. والسعي لتحقيق السيطرة العالمية والهيمنة الإقليمية لا يزال هو مصدر سياسات بعض الدول.

وفي ظل هذه الظروف، فإن تدابير نزع السلاح النووي والتقليدي، العالمي والإقليمي - باتت أكثر ضرورة من ذي قبل. وكما نصت عليه الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح فإن زمام المبادرة يجب أن تتخذها الدول التي تمتلك أكبر الترسانات العسكرية، والدول الأخرى القوية عسكريا، ويجب أن تظل الأولوية الأولى تولى لنزع السلاح النووي.

ففي حقبة ما بعد الحرب الباردة يكون نزع السلاح النووي أكثر قابلية للتحقق، وفي الوقت نفسه، لا مفر منه. فالدول النووية لا تحتاج إلى أسلحة نووية لتدافع عن نفسها بعضها ضد بعض وبالتأكيد لا تحتاج إليها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فإذا تم الإبقاء على الأسلحة النووية، فسيتمتع على العالم تطوير نظام معقد من الردع المتعدد الأقطاب، يكون فيه خطر الوقوع في سوء التقدير والحوادث أكبر بكثير منه في الردع القائم على قطبين في عهد الحرب الباردة. ومن المهم أن يتصرف المجتمع الدولي الآن، في وقت لا توجد فيه أية مواجهات استراتيجية فيما بين الدول النووية الخمس، وأن يحظر الأسلحة النووية وأن يوافق على برنامج محدد لتخفيضها على مراحل وإزالتها في نهاية المطاف.

والحجة بأن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي يجريان تخفيضات هامة ليست سببا يكفي لتجنب العمل المتعدد الأطراف من أجل نزع السلاح النووي. وحتى بعد إجراء التخفيضات المتفق عليها بموجب ستارت الثانية (معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها)، في حال التصديق عليها من جانب الطرفين، فإن الرؤوس الحربية النووية الـ ٢٠٠٠ التي استبقاها كل جانب من الجانبين ستكون كافية لتدمير العالم عدة مرات. ونشعر بالانزعاج أيضا لأنه في الوقت الذي تقوم فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية بتخفيض حجم ترساناتها النووية، فإنها تعمل على تحديث هذه الأسلحة من الناحية النوعية. والحجة التي تسوقها بجرأة هي أنها ستحتفظ بأسلحتها النووية في حالة الاستعداد التشغيلي ضد تهديدات مجهولة. وتلك هي مكونات الكارثة في المستقبل.

الكرسي الرسولي مرة أخرى جميع الحكومات، وبخاصة حكومات البلدان الصناعية، لتخصيص موارد مالية أكثر لإزالة الألغام ولمساعدة ضحايا هذه الأسلحة الوحشية. وينبغي لهذه اللجنة أن تجعل من بين أولوياتها الحث على حظر إنتاج تلك الأسلحة والاتجار بها ونقلها واستخدامها.

إن الألف سنة المقبلة ستبدأ قريبا. ويجب ألا نخاف من المستقبل. يجب أن نبني حضارة جديدة بالإنسان. فلنأمل مع البابا أن تكون الدموع التي ذرفت في هذا القرن قد أعدت الأرض لربيع جديد لروح الإنسان.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أرجو أن تتقبل تهاني الوفد الباكستاني الخالصة بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة. إن معرفتكم الكبيرة وخبرتكم الطويلة في مجال نزع السلاح ستسهمان إسهاما كبيرا في إحراز التقدم الملموس بشأن المسائل الحيوية في الدورة التذكارية الخمسين. وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأهنئ سائر أعضاء المكتب. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا الكبير للكفاءة والمهارة الكبيرتين اللتين قاد بهما سلفكم، السفير لويز فالينسيا رودريغيز، ممثل اكوادور، أعمال اللجنة العام الماضي.

إن المداولات التاريخية التي أجراها زعمائنا بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لانشاء الأمم المتحدة أكدت الطرق المثيرة التي تغير بها العالم في السنوات القليلة الماضية. لقد انحسر تهديد المحرقة النووية العالمية إلى ما وراء الأفق. وتخفض الترسانات النووية للدولتين النوويتين الكبيرتين تخفيضا كبيرا. وقد تشمل نصف الكرة الجنوبي كله في القريب العاجل مناطق متجاورة خالية من الأسلحة النووية. واتفاقية حظر استحداث وإنتاج، وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة قد تدخل حيز النفاذ قريبا. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مددت إلى أجل غير مسمى. وانضم إليها عدد أكبر من الدول. وقد يكون إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب قريب التحقيق. وهناك أمل في أن يكون العالم قريبا مكانا أكثر أمنا.

إلا أن التهديدات التي يتعرض لها السلام العالمي وإمكانية وقوع كارثة لم يتم القضاء عليها. لقد حل محل الاستقرار الخطير المبني على الدمار المؤكد المتبادل عالم أقل إخافة، وإن كان أكثر شكا وأقل استقرارا، عالم متعدد الأقطاب، عالم يمر بمرحلة انتقال سريع إلى وجهة غير معروفة. وقد أطلق انتهاء

المستقبل، ولا سيما ما يتعلق بنظام التحقيق. وتؤيد باكستان إنشاء نظام دولي للتحقيق يكون فعالاً وغير تمييزي وغير انتقائي يوجد لجميع الدول الأطراف حرية الوصول والحقوق والالتزامات على حد سواء. ونعتقد أن نظام الرصد الدولي، وإجراءات التفتيش في الموقع واستخدام الوسائل التقنية الوطنية يجب أن تطور ضمن إطار هذه المبادئ التي حظيت بتأييد واسع في مؤتمر نزع السلاح. فعمليات التفتيش في الموقع ينبغي أن تكون نادرة وغير اقتحامية وفعالة وذات جدوى اقتصادية. واننا نعارض استخدام ما يسمى بالوسائل التقنية الوطنية، التي ليست جزءاً من شبكة الرصد المعترف بها، إذ أن من شأنها تقويض مصداقية نظام الرصد الدولي وقد تصل إلى مستوى تأييد التدخل الخارجي المشكوك فيه في الشؤون السيادية للدول.

وتتشاطر باكستان الشعور بأنه ينبغي لنا أن نسعى لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب في أقرب وقت ممكن في ١٩٩٦. وسنشرك على نحو إيجابي في تحقيق ذلك. إلا أن المعاهدة يجب أن تضمن توافقاً حقيقياً في الآراء بشأن المسائل المعلقة.

وفي حين تم إحراز تقدم كبير في مؤتمر نزع السلاح هذا العام في المفاوضات المتعلقة بالحظر على التجارب، فإن المؤتمر لم يتمكن من الاضطلاع بالعمل المتعلق بالمسائل الأخرى المدرجة في جدول أعماله. ففي ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، عندما كنت أتكلم في المؤتمر أعلنت، في جملة أمور أخرى، "إننا يجب أن ننظر بجدية فيما إذا كانت الصلات التي أقمناها بين مختلف المسائل تشكل سابقة أو ممارسة تساعد في تقدم عمل هذا المؤتمر في المستقبل".

وفيما بعد، عندما أصرت مجموعة الـ ٢١ على إنشاء آلية تفاوضية بشأن نزع السلاح النووي كجزء من الصفقة، فقد المدافعون الأوائل عن إقامة الصلة الاهتمام بآلية التفاوض هذه، التي وصفت الآن بأنها صيغة للشلل. ولا ينبغي لأية دولة أو مجموعة أن تسعى إلى فرض موقفها من جانب واحد على بقية الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. وجميع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر يجب معالجتها بطريقة متوازنة بتجسد الأولويات العالمية.

لقد قيل الكثير هنا وفي أماكن أخرى بشأن مسألة المواد الانشطارية. وكما اقترحت كندا أصلاً وأيدها الجمعية العامة طوال سنوات، فقد كان الهدف وقف إنتاج المواد الانشطارية والتخفيض التدريجي

وتعتقد باكستان أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات التالية: أولاً، ضمان تقديم التزامات رسمية وملزمة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها لن تستخدم أبداً أسلحتها النووية وبأنها ستقوم بتخفيضها تدريجياً وإزالتها في نهاية المطاف؛ ثانياً، وكما اقترح في اجتماع القمة المعقود مؤخراً لحركة بلدان عدم الانحياز، البدء بمفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح، كمسألة ذات أولوية، بشأن اتفاقية دولية لحظر الأسلحة النووية وتخفيضها على مراحل وإزالتها في نهاية المطاف ضمن إطار زمني محدد. وقد توخت ذلك الفقرة ٥٠ (جيم) من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

وأيدت باكستان إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب منذ ما يزيد عن ثلاثين سنة كوسيلة لوقف التحسين النوعي للأسلحة النووية وللمنع انتشارها، وبالنسبة لباكستان، وفي الواقع بالنسبة لمعظم أنحاء العالم، فقد كان من الواضح دوماً أن الحظر على التجارب النووية ينبغي أن يكون تاماً وشاملاً، إذ أنه يمكن استغلال أية ثغرة لتقويض هدف الحظر. إلا أن الدول الحائزة للأسلحة النووية خلال سنتين من المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، ساقطت الحجة بأن تستثنى ما تسمى بتجارب السلامة والموثوقية. وأجريت محادثات منفصلة فيما بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية من أجل الموافقة على عتبة هذه التجارب، تتراوح بين بضعة كيلوغرامات ومئات الكيلوغرامات. ويسرنا أن تعلن فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن قبولها بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية بأي قوة تفجيرية تحظر إجراء أي نوع من التجارب التفجيرية للأسلحة النووية أو أي تفجير آخر. واقترحت الصين منذ وقت طويل أن يحظر على تجارب الأسلحة النووية "إطلاق أية طاقة".

ومع ذلك، فالحقيقة أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق بشأن المسألة الهامة، مسألة نطاق معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وأعلنت الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة عن دعمها للصياغة الاستراتيجية بشأن نطاق المعاهدة قبل وبعد قبولها بحظر التجريب بأي قوة تفجيرية. ولذا، تبقى مسألة هي ما إذا كانت الصيغة الاستراتيجية التي لقيت التأييد الكبير شاملة بما يكفي لأن تكون ضد إجراء التجريب النووي بطرق تكون مستبعدة تقنياً من الحظر على التجارب أو تكون ببساطة غير قابلة للكشف.

وبغض النظر عن نطاق المعاهدة، ثمة عدد كبير من المسائل ستدور بشأنها مفاوضات صعبة في

الذي يركز على جانب التوريد ليس من المحتمل أن ينهض بهدف تحديد الأسلحة التقليدية والاستقرار الدولي. والمراقبة من جانب واحد لعملية نقل الأسلحة لا يمكن أن تصحح الخلل في مناطق حساسة من العالم. إن تدابير الحظر التمييزية أدت في حالات كثيرة إلى زيادة تعريض السلام للخطر، وتفاقم خطر الانتشار، وإحباط مبادرات نزع السلاح وعدم الانتشار، وعملية تحديد الأسلحة التقليدية يجب أن تعالج الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الناجم عن النزاعات والصراعات، وعن الاحساس بوجود تهديد. ويجب أيضا أن نسعى إلى دعم التوازن والأمن فيما بين جميع دول المنطقة المعنية. ونأمل أن يتسنى لمؤتمر نزع السلاح أن يطور النهج الشامل الكفيل بتعزيز عملية تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح في المستقبل.

وتؤيد باكستان دوما رغبة عدد من الدول في الانضمام إلى عضوية مؤتمر نزع السلاح. وكنا على استعداد لقبول البلدان الثلاثة والعشرين التي اقترحتها السفير أوسيلفيان لعضوية المؤتمر في عام ١٩٩٣. وكنا نأمل في أن يقبل المؤتمر على الفور هذه الدول الثلاث والعشرين بدلا من العملية ذات المرحلتين التي وضعها بعد عناء رئيس المؤتمر، سفير المغرب. ونرجو أن يحدث هذا في بداية دورة عام ١٩٩٦؛ لأن باكستان لا تستطيع أن تؤيد أي إجراء يسعى إلى فرض حدود على حقوق والتزامات عضوية المؤتمر، بالنسبة لدولة أو أكثر، من الدول الثلاثة والعشرين.

لقد شاركت باكستان بنشاط في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالألغام البرية، وفي المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. إن ملايين الألغام التي تستخدم عشوائيا تهدد السكان المدنيين في أكثر من ستين بلدا. ومن الواجب وجود التزام عالمي بإزالة هذه الألغام، وخاصة تلك المزروعة في البلدان النامية. وقد شعرنا بخيبة الأمل لأن مؤتمر فيينا قد انتهى دون أن ينجح في تعديل البروتوكول المتعلق بالألغام البرية. فالتقدم المحرز لم يكن كافيا. ومع ذلك فإن نقاط التفاهم التي تم التوصل إليها خلال الأيام القليلة الأخيرة من هذا المؤتمر توفر أساسا سليما لاستكمال البروتوكول عندما يستأنف المؤتمر أعماله في العام المقبل.

وشاركنا أيضا في الفريق المخصص للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ونعتقد أن الجميع يسلمون

للمخزونات، ومما يخدم هدف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وإن تجميد المخزونات النووية عند مستوياتها الحالية غير المتكافئة لن يخدم أي هدف من الهدفين.

وتجميد هذا التباين ليس مجحفا فحسب، بل يمكن أيضا أن يكون خطرا في بعض مناطق العالم. وهناك مشاكل كثيرة أخرى لن تتعرض لها معاهدة تقتصر على الوقف مثل المخزونات غير المتحكم فيها أو التي لا تخضع للتحكم المحكم، والتخلص من المواد الانشطارية التي يفرج عنها بعد تفكيك الأسلحة النووية.

ورغم هذه الشواغل، قبلت باكستان إنشاء لجنة مخصصة على أساس تقدير السفير شانون، حيث أنها لا تصدر حكما مسبقا على نطاق اتفاقية المواد الانشطارية. ونتطلع إلى بدء العمل بشأن هذا الموضوع بأسرع ما يمكن، إلى جانب العامل المتعلق بالمسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وما زلنا نأمل في أن تلقى شواغلنا، فيما يتعلق بنطاق معاهدة المواد الانشطارية، استجابة أكثر إيجابية من قبل دعاة الوقف.

ومن المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لضمانات الأمن هذا العام. ومن المؤسف أيضا أن مؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح، قد استبعد من النظر في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) الذي يقدم ضمانات إيجابية وسلبية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وهذا القرار لا يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة. ذلك أن الحق في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس حق متاح لكل دولة وليس مقصورا على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، أو في أية معاهدة أخرى. والميثاق ينص على تقديم المساعدة لجميع الدول، عن طريق مجلس الأمن وخارجه، في حالة تعرضها لاستخدام القوة أو العدوان بالأسلحة النووية أو غيرها. وعلى أية حال فإن القرار ٩٨٤ (١٩٩٥) لا يوفر الأمن الحقيقي حتى للدول التي يقصدها. ويحدونا الأمل أن يضطلع مؤتمر نزع السلاح بمفاوضات جادة في العام القادم، لإبرام اتفاقية دولية تقدم ضمانات قاطعة وغير مشروطة وعالمية لجميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

ومن المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من معالجة مسألة الأسلحة التقليدية على نحو شامل. فقد فعل ذلك في سياق الشفافية فقط. ونعتقد أن النهج

المصير يجب وقفه، وإيجاد وسيلة فعالة لإجراء حوار حقيقي لحسم هذه المسألة الجوهرية على نحو عادل وسلمي وفقا لقرارات مجلس الأمن.

والقضية الثانية تتعلق باتفاقات خاصة بتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة. وقد اقترحت باكستان نسبة للقوات يتفق عليها بشكل متبادل بينها وبين الهند، وخطوات تكفل الحماية من الهجمات المباشرة، واعتماد مبادئ يتفق عليها لتحديد الأسلحة في المنطقة.

والقضية الثالثة تتعلق بترتيبات لعدم الانتشار قبلها الطرفان. إلا أن اقتراحات باكستان بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا، وقبول الجانبين في آن واحد لمعاهدة عدم الانتشار، ووضع ضمانات شاملة، لم تقبلها جارتنا حتى الآن، ويحدونا الأمل في أن تحظى بالقبول في آخر المطاف. وإلى أن يتسنى ذلك، يبدو من الضروري أن نستكشف سبلًا ووسائل منصفة وغير تمييزية ومقبولة لتعزيز ضبط النفس المتبادل في منطقة جنوب آسيا، ولتجنب سباق تسلح يؤدي إلى كارثة، سواء كان تقليديا أو غير تقليدي.

وفي هذا السياق، مما يقلق باكستان بالغ القلق التهديد الوشيك الذي يشكله التخطيط لإنتاج القذائف التسيارية ووزعها ضد باكستان. ومتى اتخذت هذه الخطوة المصيرية فإنها ستحول الحالة المتوترة بالفعل في جنوب آسيا إلى بيئة أمنية حساسة للغاية. وستكون باكستان مضطرة إلى اتخاذ خطوات لازمة للرد على هذا التهديد الجديد المعزز النوعية لأمنها. ونحن نقترح مرة أخرى دراسة اقتراحنا بإنشاء منطقة خالية من القذائف في جنوب آسيا.

وفي العام الماضي اقترحت الولايات المتحدة إجراء محادثات متعددة الأطراف بشأن الأمن وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار في جنوب آسيا. ويتيح اقتراح النهج الشامل المقدم من الولايات المتحدة آلية واقعية لمعالجة مشاكل الأمن المترابطة في جنوب آسيا. ونأمل في أن يحظى هذا الاقتراح بالتشجيع النشط والقبول من جانب جميع المشاركين المقترحين.

إن آفاق السلم والأمن في منطقتنا ترتبط ارتباطا وثيقا بتطوير هيكل مستقر للسلم والأمن الدوليين يقوم على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعلى الحلول العادلة للصراعات والنزاعات، وعلى تحديد الأسلحة المتوازن، وعلى نزع السلاح العام والكامل. وستشارك باكستان بفعالية في الجمعية العامة، وفي

بالصعاب التي ينطوي عليها وضع نظام للتحقق لهذه الاتفاقية، نظام قد يتضمن عمليات تفتيش موقعي تطفلية. ويمكن أن يفي الفريق بولايته من خلال عمل منهجي يستهدف القيام تدريجيا بوضع معايير موضوعية ونهج عملي للتحقق من مختلف المواد وكذلك من تنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بالتعاون العلمي والتكنولوجي.

وباكستان تؤيد مغزى القرار الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. ولكن الطريقة التي تم التوصل بها إلى هذا القرار، وإخفاق المؤتمر - للمرة الثالثة - في اعتماد وثيقة ختامية متفق عليها تستعرض سير المعاهدة، هما مؤشران على هشاشة توافق الآراء الذي يقوم عليه التقيد بالمعاهدة. وتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى لا يمكن أن يعني ضمنا تقسيم العالم، إلى أجل غير مسمى، إلى فئتين من الدول: دول نووية ودول غير نووية.

وتعتقد باكستان أن معاهدة عدم الانتشار عامل من عوامل الاستقرار الدولي. ونحن سعداء بتمديد المعاهدة، ولكن هذا لا يعني أننا يمكن أن نتغاضى عن طابعها التمييزي. وبالنظر إلى شواغلنا الأمنية التي تنبع أساسا من تهديدات داخل منطقتنا، فإن باكستان لا تستطيع أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار من جانب واحد.

لقد وصفت منطقة جنوب آسيا بأنها أخطر مكان في العالم. وهذه اللجنة على علم تام بالجهود التي تبذلها باكستان منذ عام ١٩٧٢، عندما دعا رئيس الوزراء السابق ذو الفقار علي بوتو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا، لوقف الانتشار النووي في منطقتنا. ورغم ذلك، كانت باكستان تتعرض دوما لقيود وضغوط تمييزية. وقد أبدت أمة باكستان قاطبة تصميمها الراسخ على مقاومة هذه التدابير التمييزية وعكسها.

وكما هو الحال بالنسبة لمناطق العالم الأخرى فإن المبدأ التوجيهي الأساسي لتعزيز الاستقرار في جنوب آسيا يجب أن يكون التوازن والتماثل. وحل معضلة السلام والأمن في جنوب آسيا يمكن النهوض به بأن تعالج على نحو متزامن ومتكامل ثلاث قضايا مترابطة.

الأولى هي حل المنازعات وأسباب التوتر الأساسية بين باكستان والهند، وأولا وقبل كل شيء نزاع كشمير. إن قمع نضال الكشميريين من أجل تقرير

إطار جداول زمنية ومعايير توصل إليها عن طريق المفاوضات. وإن التكرار الآلي والعقيم لذكر مواقف متصورة مسبقا كما ذكر ممثل البرازيل، لن يوصلنا إلى أية نتيجة.

إننا بحاجة إلى التمعن في الحاجة إلى حسم تناقض أساسي، يتجلى في حقيقة أن اللجنة الأولى والجمعية العامة تتخذان قرارات بتوافق الآراء أو بأغلبية واسعة وإن تنفيذها، مع ذلك، لا يمكن ضمانه في إطار الآليات المؤسسية التي أنشئت لمعالجة مسائل نزاع السلاح المتعددة الأطراف. لقد استطاع مؤتمر نزاع السلاح التقدم صوب إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب عن طريق جهود مثابرة ولكنها بطيئة، ولم يبدأ بمفاوضات بشأن إبرام اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض إنتاج الأسلحة النووية أو أجهزة متفجرة أخرى. ولم يتمكن من إنشاء لجانه المخصصة العادية لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وإعطاء ضمانات سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولتحقيق الشفافية في التسلح. ولم تتمكن هيئة نزاع السلاح بدورها من تحقيق التقدم في فريقين عاملين من أفرقتها العاملة الثلاثة. ونحن ممتنون على الجهود المبذولة لعكس هذا الاتجاه، ونأمل في أن يحالف الرئيس الجديد قدر من النجاح في هذا المسعى.

إن الفجوة القائمة بين عملية اتخاذ قرارات الجمعية العامة ومتابعتها في السياق المؤسسي المتعدد الأطراف تشكل أكبر ضعف يواجهها اليوم. فقد اتخذت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين بتوافق الآراء القرار ٧٧/٤٩ ب، بتوسيع عضوية مؤتمر نزاع السلاح. إن مؤتمر نزاع السلاح، باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، يجب أن يكون هيئة ممثلة ومعبرة عن حقائق اليوم الواقعة. وهناك حاجة إلى توسيع عضويته، لكنه أصبح في الحقيقة أصغر وأقل تمثيلا، بالنظر إلى أن الكثير من الأمم التي كانت في العادة مشمولة في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا سابقا، لم تعد أعضاء. وإن القرار الذي اتخذته مؤتمر نزاع السلاح الآن، بفضل الجهود الدؤوبة للسفير بنجلون التويمي، ممثل المغرب، خطوة تحظى بالترحيب في الاتجاه الصحيح. ولكنه في الحقيقة خطوة صغيرة، لأن كل ما فيه لا يعدو كونه اعتماد تقرير أصدره السفير أوسيلفان، ممثل استراليا، في عام ١٩٩٣، يحدد تكوين المؤتمر ولكنه يؤخر تنفيذه إلى موعد لاحق يقرره المؤتمر ذاته.

مؤتمر نزاع السلاح وفي هيئات أخرى، جنبا إلى جنب مع بقية الدول الأعضاء، من أجل بناء هيكل جديد وعادل ودائم للسلم والأمن الدوليين.

السيد بيرغوينو (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أعرب لكم ولبقية أعضاء مكتب اللجنة عن أحر تهانئنا على انتخابكم. وإنني لعللى ثقة تامة من أن مداولاتنا ستكون مثمرة في ظل خبرتكم الدبلوماسية وتحت قيادتكم الرشيدة. واسمحوا لي أن أعرب عن تهانئي الصادقة لسلفكم، السفير فالنسيا رودريغيز، ممثل أكوادور، على ما أنجزه من أعمال، بالإضافة إلى شكري على الدعم الفعال الذي نلتقاه دوما من الأمانة العامة.

تنعقد دورة اللجنة الأولى في هذه السنة في السياق الأوسع للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وهذه مناسبة طيبة للتمعن في منجزات الماضي وتقييم الحالة الراهنة في مجال نزاع السلاح والأمن الدولي كيما نضع كشف حساب على أساس هذا التمعن ونرسم خط مسار عملنا في المستقبل بثقة ومعرفة.

ومن الحقائق أننا حققنا تقدما كبيرا في تفكيرنا في مسائل محددة من مسائل نزاع السلاح وإننا انتقلنا عبر خط المواجهة الخطير إلى متاهة أكثر تعقدا فيها خيارات واسعة ومفتوحة لتحقيق التقدم الأكبر. ولكن تظل أمامنا مهام أساسية، مهام أكثر تعقدا وتحديا منها في أي وقت مضى، نظرا للسياق الدولي الجديد، سياق مفهوم موسع.

إن مواجهة تحد جديد لا تقتضي تلقائيا التخلي عن المبادئ والأهداف التي أنارت الطريق أمام أعمالنا في العقود الماضية. فلا تزال هناك حاجة إلى استراتيجية أكثر شمولا وفعالية لعكس اتجاه سباق التسلح ولتحقيق هدفينا، هدفي تخفيض الأسلحة ونزع السلاح عن طريق آليات متعددة الأطراف، كما جرى تحديدها في الدورات الاستثنائية الأولى والثانية والثالثة المكرسة لنزع السلاح. وأعتقد أن الوقت قد حان للتمهيد لعقد دورة استثنائية رابعة، نأمل في عقدها في عام ١٩٩٧.

ويستند هذا الأمل إلى الفرضية بأن المأزق القائم في مؤتمر نزاع السلاح وهيئة نزاع السلاح سيستبدل بحوار يبدأ في اللجنة الأولى ويدل على إرادتنا السياسية في التوصل إلى اتفاق راسخ لا على المسائل المتصلة بجدول أعمال نزاع السلاح فحسب بل أيضا على الخطوات التي ستتخذ لتحقيق الهدف المحدد في

المعاهدة حيز النفاذ، يجب أن يوضع حد له، بيد أنه يجب أن ينتهي بقبول إرادة المجتمع العالمي القاضية بوضع حد للتجارب النووية. وهكذا، فإن اتخاذ الجمعية العامة لقرار يتضمن هذه الولاية السياسية لا غنى عنه الآن.

إن اختتام المفاوضات بشأن حظر التجارب سيكون الخطوة الأولى في تنفيذ هذه المبادئ والأهداف. والإعلان الذي أصدرته فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة القاضي بأنها تنوي المشاركة في معاهدة الخيار الصفري أزال صعوبات معينة ممكنة أمام التحقق من اتفاقية بشأن الحظر الكامل. ونحث الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، على التعهد على نحو قاطع بالالتزام نفسه. بيد أنه يتعين علينا أن نبدأ القيام بعمل مكثف من أجل القضاء على إنتاج المواد الإنشطارية للأغراض العسكرية، لما يعكس في الواقع توصيات السفير شانون، ممثل كندا. ويجب علينا أيضا أن نحصل على ضمانات أمنية عالمية وملزمة، وأن نحقق قدرا أكبر من الشفافية في عمليات مراقبة التصدير التي ينبغي أن تصبح بصورة تدريجية متعددة الأطراف في هيكلها ومداها. ويتعين أن تصبح الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في أغراض التنمية أكثر انتشارا، ويتعين تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن ملتزم التزاما عميقا ببرنامج العمل هذا، واسهمنا فيه إسهاما هاما بالفعل. ويتضمن المقرر المتعلق بالمبادئ والأهداف فقرات معينة تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وبالخطوات المقبلة التي يتعين اتخاذها من أجل حماية الدول اللانوية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وتساعد هذه الفقرات على التعويض عن الخلل الحالي القائم في معاهدة عدم الانتشار بين أهداف عدم الانتشار والطموحات إلى تحقيق النزاع الشامل للسلاح، كما يرد في المادة السادسة، وبين هدف احترام الإرادة السيادية للدول والمناطق التي ترغب في أن تبقى خالية من الأسلحة النووية والتهديد بها، وفقا للمادة السابعة.

وفي هذا الصدد، حدث عدد من التطورات الحاسمة. أولا، إن نظام معاهدة ثلاثيولكو وطد بإجراء تعديلات فيه، وعملية الانضمام التدريجي لجميع الدول إليه ضمن مجال تطبيقه، وقيام جميع الدول النووية بتوسيع الضمانات الأمنية التي تتطلبها بروتوكولات المعاهدة.

ثانيا، اعتمد مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية نص بيليندانا التابع للمعاهدة، وهو النص الذي يجعل من إفريقيا منطقة خالية من الأسلحة

لقد اعتبر بعض المتكلمين هذا القرار غير كاف، ليس بسبب موعد تطبيقه غير المحدد فحسب بل أيضا لأن عالم البلدان المرشحة أوسع الآن مما تصوره تقرير أوسيلفان. وفي الحقيقة فإن القائمة التي اقترحها السفير أوسيلفان إضافة متوازنة إلى التكوين الحالي لمؤتمر نزع السلاح. فهي تشمل مناطق إما ممثلة تمثيلا ناقصا أو غير ممثلة، وهي اسكندنافيا، وأوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية، والشرق الأوسط، وإفريقيا الجنوبية والغربية، وآسيا بما فيها شبه الجزيرة الكورية والهند الصينية، وأوقيانوسيا وأمريكا الجنوبية. ووفقا لنص القرار ٧٧/٤٩ باء، يجب مراعاة التطلعات المشروعة لجميع البلدان المرشحة، ولكن هذه التطلعات لا يمكن تلبيتها إلا عندما يعيد مؤتمر نزع السلاح إرساء إجراءاته العادية للتوسع، التي خرج عنها في عام ١٩٧٨، وسيطلب ذلك، كشرط مسبق، التنفيذ الكامل لقراره الصادر في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

وما برحت مسألتنا نزع السلاح وعدم الانتشار محط الاهتمام منذ فترة، وقد أحرزت إنجازات هامة بشأنهما في عام ١٩٩٥. وبعد الأعداد الذي استغرق بضع سنوات، قرر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مؤتمرهم لاستعراض المعاهدة وتمديدها، تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وشعر بلدي بالارتياح إزاء هذه النتيجة وأكمل عملية انضمامه إلى معاهدة عدم الانتشار بعد ذلك بوقت قصير. ونفهم أن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وكذلك التدابير الرامية إلى تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، جزء لا يتجزأ من القرار بتمديدها إلى أجل غير مسمى.

والمقررات الثلاثة يتعذر في الأساس فصلها. فالمقرر بالتمديد يبين رسميا الإرادة السياسية لمعارضة الانتشار الآن وإلى الأبد. والمقرر بالقيام بعمليات الاستعراض المرحلية يجعل الدول النووية وغير النووية على حد سواء أكثر مسؤولية عن الوفاء بأهداف المعاهدة. أما المقرر بشأن المبادئ فيمثل نقطة انطلاق لبرنامج تدريجي للقضاء في نهاية المطاف ولكن بصورة كاملة على الأسلحة النووية.

وفي مقرر "المبادئ والأهداف"، تقرر أن تنتهي المفاوضات بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦. واستجابة لهذه الطموحات، وبالإضافة إلى القرار المعتمد المؤيد للمعاهدة الشاملة، نشارك في مشروع قرار يدعو إلى إنهاء فوري لجميع التجارب النووية. والجدل المحيط بالوقف الاختياري للتجارب، فضلا عن استثناء هذه التجارب واستمرارها في الفترة التي تسبق دخول

وموضوع أسلحة الدمار الشامل الأخرى حقق أيضا التقدم الكبير. فاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة تبقيان خاضعتين لأعمال متوازية ولكن مختلفة ترمي إلى تنفيذهما الكامل. وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإن السبيل التدريجي، ولكن الصعب في بعض الأحيان، إلى إنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هو الهدف الرئيسي للمفاوضات التي تجريها اللجنة التحضيرية في لاهاي. وفي سياق اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بدأت اللجنة المخصصة التي أنشأها المؤتمر الاستثنائي عملها في جنيف، وهو العمل الذي ينبغي أن يؤدي إلى وضع نظام للتحقق واتخاذ تدابير أخرى، بما في ذلك التدابير المتعلقة بالمادة العاشرة، تستهدف تطبيقه وفقا للاتفاقية. وكما في الميدان النووي، نرى أنه توجد هنا حاجة إلى السعي إلى تحقيق الهدف المزدوج المتمثل في عدم الانتشار وإمكانية الوصول التكنولوجي.

ولقد شعرنا إلى جانب دول أطراف أخرى في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، أو دول هي في الطريق إلى الانضمام إليها، كما هو الحال بالنسبة لنا، بخيبة أمل بالغة بسبب عدم الموافقة المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في فيينا على نص بروتوكول يتعلق بالألغام البرية. وعدم تحقيق الموافقة لا يمكن التعويض عنه بسهولة بالبروتوكول الناقص المتعلق بأسلحة الليزر المسببة للعمى. ويحدونا الأمل في أن تكون الدورات الأخيرة لمؤتمر جنيف مثمرة على نحو أكبر. وفي هذه الحالة، بإمكاننا أن نرى مجددا فجوة بين الطلبات المتكررة للجمعية العامة والحقائق الواقعة السياسية التي تتصف بها المفاوضات الحكومية الدولية. ويحدونا الأمل في أن تلتطف الجمعية العامة من مطالبها، وفي أن تتحرك الأطراف المتفاوضة قدما بعزيمة أكبر نحو الاستجابة إلى هذه المطالب أو تحقيق حل وسط بشأنها.

ولدي ملاحظتان نهائيتان في سياق نزع السلاح التقليدي. إننا نرحب بالقرار بعقد اجتماع في عام ١٩٩٧ لفريق من خبراء حكوميين بغية تقديم تقرير إلى الأمين العام عن العمليات التي يقوم بها سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وعن تحسينه في المستقبل. وريثما تفضي هذه العملية إلى إحراز بعض التقدم في هذا الموضوع الصعب، فإن استئناف عمل اللجنة المخصصة التابعة لمؤتمر نزع السلاح بشأن الشفافية في التسليح يمكن أن يسهم إسهاما مفيدا في

النووية. وفيما يتعلق بمعاهدتي ثلاثيلوكو وراوتونغا، نحث الدول النووية على تقديم دعمها الكامل إلى المعاهدة الأفريقية، وعلى كفالة التوقيع على البروتوكولات المتعلقة بها في أسرع وقت ممكن.

لقد أصدرت حكومات فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية إعلانا مشتركا يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بشأن عزمها على التوقيع على بروتوكولات معاهدة راروتونغا، وذلك في النصف الأول من عام ١٩٩٦.

ولقد أبدت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ودول أخرى دعمها لإنشاء منطقتين أخريين خاليتين من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وجنوب شرقي آسيا، وأبدت تأييدها، في صورة عامة، لمفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية بحد ذاته، باعتباره أداة قيمة في عملية صون السلام في جميع أنحاء العالم.

وإن توسيع منطقة خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء نصف الكرة الأرضية الجنوبي يلقي الترحيب والتعزيز والتأييد عن طريق الإنشاء التدريجي لمناطق للسلام والتعاون في مناطق عديدة. وتساهم هذه المناطق، وهي ما يفهم بأنها مناطق جغرافية يحددها المشتركون أنفسهم، في السلام والأمن العالميين عن طريق وضع معايير إقليمية للتعاون والتعايش. ونطلب إلى الأمين العام أن يبدأ إجراء مشاورات مع الحكومات بشأن الخيارات المتاحة لتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتعزيز مناطق السلام في تلك المناطق والمناطق المجاورة، والنظر في تبادل العلاقات بين نوعي المناطق، في وقت واحد، يقدم تقريراً بشأنها إلى الجمعية العامة في السنة المقبلة.

إن الذكرى الأليمة لقصف هيروشيما وناغازاكي قد دعت وزير الشؤون الخارجية في شيلي إلى أن يحثنا، إجلالا للضحايا، على تكثيف جهودنا الرامية إلى تحقيق القضاء الكامل على الأسلحة النووية. وفي سبيل ذلك، قدمت اليابان في العام الماضي مشروع قرار تؤيده ونأمل في أن يلقى المتابعة على نحو مناسب. والنهج تجاه هدفنا النهائي ينبغي أن تكون جذوره في رؤية عالم خال من الأسلحة النووية. بيد أنه ينبغي أن تتصف كل خطوة على الطريق المؤدية إلى النزع الحقيقي للسلاح النووي بقدر من الواقعية، وباتخاذ تدابير ملموسة تدريجيا ومرحليا.

الأول/ديسمبر ١٩٩٥، في أعقاب قرار أوكرانيا بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وتوقيع كوبا على معاهدة ثلاثيولكو التي تعززت بذلك؛ وقرار كوريا الشمالية بتعليق الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار؛ وقرار منغوليا من جانب واحد بأن تصبح منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ والقرار الذي صدر يوم ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥ بتمديد معاهدة عدم الانتشار، الذي أنشأ حاجزا قانونيا أمام انتشار الأسلحة النووية، وأخيرا، إمكانيات إبرام مؤتمر نزع السلاح لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

وتجلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة في تجديد التزام جميع الدول بمنظمتنا العالمية، التي هدفها توحيدنا جميعا في العمل من أجل السلم والتنمية القائمة على مبادئ العدل والكرامة والازدهار للجميع. ولذلك يجب أن نواصل بإصرار بذل جهودنا المشتركة المتضافرة لتحقيق عالم خال من جميع أنواع الأسلحة، التي يشكل تكديسها عقبة أمام التنمية المتسقة.

وكما أكد مجددا في الإعلان الختامي لمؤتمر القمة الحادي عشر لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في قرطاجنة بكولومبيا، فإن سباق التسلح، الذي يبتلع جزءا كبيرا من الموارد البشرية والمالية والمادية والفنية لعالم اليوم، يلقي عبئا ثقيلا على اقتصادات جميع دولنا، فضلا عن ذلك، لسنا بحاجة إلى زيادة تأكيد الطابع المقلق الذي يتسم به التناقض المثير بين المستوى العالمي للنفقات العسكرية وآثار التخلف الاقتصادي، بما يصاحبه من الفقر والعناء اللذين هما النصيب اليومي لأكثر من ثلثي البشرية.

ولا يمكن للقضاء على القدرات العدوانية للدول إلا مساعدتنا على تحقيق عوائد السلم الكبيرة التي ينبغي تكريسها لتمويل التنمية، وهي أساس السلم نفسه.

ولذلك، يجب علينا أن نفكر جديا في هذه الدورة في الأمور الملحة التالية: أولا، نزع السلاح النووي، الذي يتضمن توطيد نظام عدم الانتشار الدولي باحترام الالتزامات التي تتعهد بها جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وتعزيز تنفيذ نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقف التجارب النووية وحظرها في آخر الأمر، وفرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية بغرض صناعة الأسلحة؛ وحظر التخلص من النفايات المشعة، وتعزيز ودعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم ولا سيما أفريقيا.

النظر في السجل على نحو أكثر استفاضة، ويحدونا الأمل في إحراز التقدم صوب تعزيزه في الوقت المناسب.

ولديّ ملاحظة أخيرة ولكنها لا تقل أهمية عن غيرها. ففي مجال الشفافية، يمكن استكمال التدابير العالمية على نحو مفيد عن طريق مواصلة بذل الجهود الإقليمية. ولقد شاركنا في عام ١٩٩٣ في تقديم القرار ٧٥/٤٨ الذي أقر قيمة المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالنهج الإقليمية تجاه نزع السلاح وعملها ضمن سياق الأمن العالمي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ستكون شيلي مقرا للحلقة الدراسية الإقليمية بشأن تدابير بناء الثقة، التي ستعقد في سانتياغو وفقا لمقرر اتخذته منظمة الدول الأمريكية. وسيحاول ذلك الاجتماع، في السياق المحدد للأمن الإقليمي، أن يبت بطريقة بناءة في عدد معين من تدابير بناء الثقة. وسيسهم في الوفاء بالتطلع العالمي إلى تحقيق التنمية المستدامة في عالم آمن قائم على الاستقرار والتعاون الإقليمي.

السيد مونغبى (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نيابة عن وفد بنن، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم، الذي أنتم جديرون به، لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأنا على اقتناع بأنه بفضل مواهبكم المعروفة، التي أظهرتموها بشكل واضح في هيئة نزع السلاح، ستكون مداولاتنا لصالح سلم وأمن الجميع، وأود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن التحية الواجبة لسلفكم، السفير فالنسيا رودريغيز ممثل اكوادور، الذي ترأس باقتدار وذكاء أعمالنا خلال الدورة التاسعة والأربعين. ونود أيضا أن نهني عن طريقكم، سائر أعضاء مكتب اللجنة ونحبي جميع أعضاء الأمانة العامة الذين يساعدونكم في عملكم.

إن فترة السلم والتعاون التي نعيشها منذ انتهاء تنافس الحرب الباردة على كوكبنا توفر لنا فرصة لإحراز التقدم الحقيقي في عملية نزع السلاح العام والكامل.

وهذا الاقتناع تؤكدته التطورات الأخيرة في هذا المجال على مختلف مستويات الساحة الدولية، ولا يسعنا إلا أن نرحب بهذه الأحداث الهامة مثل، بين أحداث أخرى، بدء سريان معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها يوم ٥ كانون

وبنن، شأنها شأن بلدان أخرى في حركة بلدان عدم الانحياز، تعرب مرة أخرى عن تأييدها لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، في عام ١٩٩٧. وتلك الدورة الاستثنائية ستوفر لنا الفرصة، ونحن على عتبة الألف سنة الثالثة، لإعادة دراسة الجوانب الأكثر إثارة للمشاكل من عملية نزع السلاح ولتعبئة المجتمع الدولي والرأي العام لصالح نزع السلاح لتوطيد السلم والأمن العالميين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل رفع الجلسة، أود أن أوجه نداء قويا الى جميع الوفود بأن تكون حاضرة في غرفة الاجتماع في الوقت المحدد حتى يمكن أن تستخدم اللجنة خدمات المؤتمرات على أحسن وجه. ومن الأهمية بشكل خاص أن تكون الوفود المدلية ببيانات حاضرة في قاعة الاجتماع في الوقت المحدد. لدينا ثلاثة عشر متكلماً على القائمة لاجتماع بعد ظهر اليوم، وبسبب تأخر بدء اجتماع صباح اليوم كان علينا أن نطلب من بعض الوفود التكلم في جلسة عصر اليوم. وكما تعلمون، فإن اللجنة لن توفر لها ترجمة شفوية بعد الساعة ١٨/٠٠ تماماً.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠

وثانياً، يجب أن ننظر في القضاء على أسلحة الدمار الشامل الأخرى، مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ويجب أن نولي اهتماماً خاصاً لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي من المقرر بدء سريانها في ١٩٩٥، والإسهام بذلك في استخدام التكنولوجيا والمنتجات الكيميائية للأغراض السلمية الخاصة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، بينما يجب علينا أن نحاول أيضاً تعزيز ترتيبات التحقق من تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وثالثاً، يجب أن ننظر في نزع السلاح التقليدي، الذي يتضمن ليس فقط الحاجة الملحة الى فرض حظر على انتاج واستخدام الألغام البرية المضادة للأفراد التي يروح ضحيتها ملايين من الضحايا، بما في ذلك نساء وأطفال أبرياء وبخاصة في البلدان النامية، ولكن أيضاً توسيع نطاق انطباق سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي ينبغي أن يمكن من تبديد القلق والخوف والشك التي تؤدي إلى الإفراط في تكديس الأسلحة وزيادة مخاطر المواجهات العسكرية والصراعات الإقليمية.

وفي سياق مساعيها المشتركة، يجب أن نشجع على التعاون الدولي في جميع الاستخدامات الممكنة للعلم والتكنولوجيا المتقدمة سواء للأغراض العسكرية أو المدنية - وهو ما يسمى الاستخدام المزدوج - عن طريق نقل وتبادل المعرفة العلمية والفنية للأغراض السلمية لتعزيز التنمية المستدامة والحفاظ على الأمن الدولي.

وتضطرنا ديناميات التكافل والعولمة المتزايدتين إلى أن نواجه مع التحديات التي تفرضها علينا قوى التفنت التي لا تزال تعوق تحقيق الأهداف التي أصبحت أهدافاً سياسية مشتركة. وفي هذا الإطار نتصور نزع السلاح العام الكامل. ولذلك نحن بحاجة ليس فقط إلى التصميم السياسي ولكن أيضاً إلى قدرة على مواءمة هياكل التفاوض المتعددة الأطراف لنزع السلاح مع حقائق اليوم الواقعة للتمكين من المشاركة الواسعة النطاق في وضع تدابير مشتركة تراعي الاحتياجات الأمنية للجميع، وترشيد عمل هيئاتنا التداولية وتنشيط ودعم المراكز الإقليمية لنزع السلاح، بما في ذلك المركز الإقليمي في أفريقيا، الذي أصابه الشلل بسبب نقص الموارد.